الفصل الثالث

النقد

١- لمحة عن تاريخ المنهج النقدى

إن أبسط رجال الشرطة سذاجة[١] يعرفون جيدًا أن أقوال الشهود لا تؤخذ بالضرورة على محمل الجد[٢]. حتى لو أدى ذلك إلى عدم الاستفادة المرجوة دائمًا من هذه المعرفة النظرية. وكذلك الأمر ذاته فيما يتعلق بكل الشهادات التاريخية، التى تنبهنا منذ زمن بعيد إلى عدم الموافقة عليها بشكل أعمى. ونمتلك تجربة قديمة قدم الإنسانية تقريبًا، علمتنا أن هناك أكثر من وثيقة قدمت على أنها قادمة من جهة[٣] معينة، ولم تكن كذلك فى الواقع. فكل القصص يمكن النظر إليها فى مرحلة ما على أنها غير حقيقية، كما أن الآثار المادية يمكن بدورها أن تزور. وكان الشك غالبًا ما يأتى كرد طبيعى سريع ودفاعى أمام كثرة[٤] ما هو مزور، فى فترة العصور الوسطى. «بالحبر، يمكن لأى شخصى أن يكتب أى شىء» كما كتب، فى القرن الحادى عشر، نبيل ريفى من مقاطعة اللورين فى دعوى ضد رهبان كانوا يرفعون فى وجهه براهين موثقة. كما أن «منحة الإمبراطور قسطنطين» ـ هذا الهذيان المدهش، الذى وضعه أحد رجال الدين الرومان، فى القرن الثامن الميلادى، باسم سيزار الذى كان أول إمبراطور مسيحى ـ تم التشكك بها، من المحيطين بالأمبراطور الورع أوثون الثالث بعد ثلاثة قرون. فوثائق الماضى المزورة كانت تلاحق منذ أن كانت هناك وثائق تقريبًا. ومع

(١)]حتى[.
(٢)]منذ زمن بعيد[.
(٣)]من فترة أخرى أو من[.
(٤)]خاصية مميزة ميزة بقوة للعقلية التقليدية ـ ومن فرط إيمانه بالماضى، ينتهى به الأمر إلى اختراعه.[.

أمام الكتابات التى تقدم نفسها بمعزل عن الضمانات القانونية الكافية: أفعال سلطة أو عقود خاصة، وقليلا ما تكون هذه الأخيرة مؤكدة بصورة رسمية. فلا هؤلاء أو أولئك جديرون مع ذلك بكثير من الاحترام[١]. فى ٢١ إبريل ١٨٣٤، وقبل محاكمة الجمعيات السرية كتب تييه إلى حاكم[٢] منطقة الراين ـ المنخفضة: «أوصيكم بتقديم أكبر عناية من خلال تقديم ما لديكم من الوثائق حتى ترفع الدعوى الكبرى[٣]. والأمر المهم الذى ينبغى إضاءته هنا هو مراسلات كل الفوضويين، إنها الصلات السرية لأحداث باريس، وليون، وستراسبورج، إنها بكلمة واحدة، تكشف وجود مؤامرة كبيرة تستهدف فرنسا بأسرها»، إنها بدون جدال، وثيقة رسمية معدة جيدًا. أما فيما يتعلق بخداع المواثيق المختومة وفق القواعد والمؤرخة، فإن أقل خبرة بالحاضر تكفى لكشفها. ما من أحد يجهل أن الأعمال المحررة أمام موثق والمؤسسة بصورة أكثر نظامية تعج بكثير من عدم الدقة المقصودة[٤]. وأتذكر[٥] أننى وقعت بالأمر تاريخًا مسبقًا بخطى فى أسفل محضر أمرت به واحدة من كبريات إدارات الدولة[٦]. فى هذا الشأن لم يكن أباؤنا أكثر رهافة[٧]. «أعطى فى هذا اليوم، فى هذا المكان»، كان هذا ما يقرأه المرء أسفل الوثائق الملكية. غير أن الاطلاع على تقارير رحلات الملك سيكشف أكثر من مرة أنه فى اليوم الذى يقال إنه مكث فيه نجده فى أماكن عدة. من هذه، سنجد أعمال عديدة من إعتاق العبيد، لا أحد يزعم، دون جنون، إدعاء التزوير، أنها حدثت بدافع الرحمة المحضة بينما يمكننا نحن أن نضع، فى مواجهتهم، فاتورة الحرية.

[بيد أنه] لا يكفى قط ملاحظة الخداع. ينبغى أن نكشف أيضًا دوافعه. ألا يكون ذلك أولًا باقتفاء أثره بصورة أفضل. وطالما يظل هناك شك حول أصوله، فسيظل به شيئًا ما

(١) هذه الفقرة البادئة هنا بـ: لكن قبل قبول وثيقة على أنها أصلية فإن المتبحرون.. حلت محل أربع فقرات مختلفة.
(٢)]فى هذه المصطلحات[.
(٣)]لدى غرفة باريس[.
(٤)]كبيرة أو صغيرة[.
(٥)]شخصيًا[.
(٦) فى النسخة الأولى كانت هذه العبارة أكثر تطورًا بشكل ملموس: [لدى شخصيًا ذكريات حديثة حيث وقعت بعد فوات الأوان على محضر إقامة فى ليسيه بالأقاليم مؤرخًا بيوم حيث بمعرفة السلطات ذاتها بغرض تجنب قائمة صعوبات إدارية وقعت اسمى، كنت محتجزًا فى باريس لدواعى مرضية.
(٧)]أكثر منا[..

ذلك، فإن نزعة الشك من حيث المبدأ ليست موقفًا عقليا أكثر تقديرًا، ولا هى أكثر ثراءً من سرعة التصديق، تلك التى يتوافق معها بسهولة كثير من العقول الأكثر بساطة.

وخلال الحرب الثانية، عرفت بيطريًا طيبًا، كان لسبب لا يخلو من الوجاهة يرفض باستمرار تصديق أخبار الصحف. ولكن هل كان هناك رفيق ما بالصدفة[1] يبث فى أذنيه المتبهتين أغرب العجائب؟ وكان هذا الرجل يصدقها بسهولة شديدة[2].

كذلك فإن النقد المؤسس على مجرد الحس السليم، وهو الوحيد الذى مورس طويلًا، والذى يجذب، عرضًا، بعض العقول، لم يكن فى إمكانه أن يذهب مسافة أبعد. لكن، ما هو، فى الحقيقة هذا الحس السليم المزعوم فى أغلب الأحيان؟ لا شىء سوى جمع من مسلمات غير عقلانية ومن تجارب معممة بشكل سريع. هل يتعلق الأمر بالعالم الطبيعى؟ إنه ينكر المتناقضات وينكر عالم اينشتاين، وتعامل مع رواية هيردوت على أنها خرافة، عندما روى أن الملاحين عندما كانوا يدورن حول إفريقيا رأوا ذات يوم النقطة التى كانت تطلع منها الشمس وتعبر من يمينهم إلى يسارهم.

هل يتعلق الأمر بأعمال إنسانية؟ الأسوأ أن الملاحظات المنتمية هكذا إلى ما هو أبدى، إنما هى مأخوذة بالضرورة من لحظة قصيرة جدًا من المدى الزمنى: زمننا. وهنا يكمن العيب الرئيسى للنقد الفولتيرى مع أنه منتشر جدًا فى الغالب. ليست الغرائب الفردية موجودة فقط فى كل الأزمنة، فهناك أكثر من حالة نفسية مشتركة فى الماضى تبدو لنا غريبة، لأننا لم نعد نتوافق معها. ويبدو أن «الحس السليم» لا يجعلنا نصدق أن الإمبراطور أوثون الأول استطاع أن يكتب لصالح البابوات تنازلات غير قابلة للتنفيذ عن أراض، وهو أمر يتناقض مع مواقفه السابقة، وأن من يأتون بعد ذلك لا ينبغى عليهم وضع هذه التنازلات فى الحسبان. وينبغى الاعتقاد جيدًا، مع ذلك، أنه لم يكن لديه عقل مبنى بصورة راسخة تماما مثلنا ـ وإن، بشكل أكثر دقة، فقد كانت توضع فى زمنه مسافة يثير امتدادها الدهشة بين المكتوب والعمل ـ حيث إن الامتياز كان صحيحا بصورة لا تقبل الشك.

(١)](رد فعل) أقل استثنائية بكثير مما تتخيله أحيانًا[.
(٢)]قد يكون التقى به فى عربة قطار، أو فى نهاية إحدى المحطات[.

انطوانيت، لم تكن هى كاتبتها، حيث حدث أن زورت فى القرن التاسع عشر. ويأتى بعد ذلك الخداع فى المضمون. وبالمثل نجد سيزار فى كتابه تعليقات، الذى لم يشك أحد فى نسبه إليه، قد قام عن وعى بما يفعله، بكثير من التشويه وكثير من الحذف. وكذلك التمثال القائم فى سان دونى لفليب لو هاردى، إنه يعكس حقا الشكل الراحل للملك كما تم تنفيذه بعد وفاته، غير أن كل شىء يشير إلى أن النحات اقتصر على إعادة إنتاج نموذج للملك متفق عليه ولا يحمل من صورة الملك إلا الاسم[1]. والحال أن هذين الشكلين من الكذب يطرحان مشاكل منفصلة، ويطرحان حلولًا لا تتعلق بإرادة هذا أو ذاك. إن أغلب هذه الكتابات، التى وضعت تحت اسم مفترض تكذب بالقطع أيضًا فى مضمونها[2].

هل تكشف وثيقة مفترضة لشارلمان عند الفحص أنها كتبت بعد قرنين أو ثلاثة قرون؟ كل شىء يدفع إلى الرهان على أن أعمال السخاء التى تنسب الشرف للإمبراطور قد اخترعوها أيضًا. وحتى هذا الأمر، مع ذلك، قد لا يقبل مقدما. لأن بعض الأفعال اخترعت بغاية وحيدة لتكرار أن الوثائق أصلية تمامًا، والتى كانت قد فقدت. [وثيقة مزورة يمكن أن تقول، بصورة استثنائية، شيئًا حقيقيًا].

قد يكون من قبيل التكلف التذكير بالعكس أن الشهادات الأكثر تأكيدًا فى مصدرها المعلن ليست بأى شكل ـ بسبب هذا التأكيد ـ شهادات مطابقة للواقع[3]. لكن قبل أن تقبل وثيقة على أنها حقيقية على المتبحرين أن يبذلوا جهدًا شاقًا حتى يقيمونها فى موازينهم، ولا يملكون بعد ذلك نزعة راسخة لينتقدوا تأكيداتها. إن الشك يتردد، طواعية بصفة خاصة

(١) فى النسخة الأولى، المقطع المقابل مختلف بشكل واضح.
(٢) هل للتزوير من سبب آخر فى الحالة العادية؟ لقد قدم التاريخ المعاصر نموذجًا للتزوير، فالبعض يصفه بـ «الوطنى»، وهو لم يكن وطنيًا على الإطلاق والوقائع المنسوبة له تبتعد كثيرًا عن الحقيقة.
(٣)]لا بد من التركيز على قاعدة الحس السليم. لأنه مهما بدت وكأنها شىء عادى فإنها لم تطبق أبدًا بدقة. ليس من المناسب هنا تجريم الرأى. ولم يعد الزمن هو الزمن الذى يستطيع فيه المرء أن يعزو للبسطاء هذا القول المأثور: «إنه فى الصحيفة. إذن هو أمر حقيقى». البروباجندا تدمر نفسها بنفسها من خلال تجاوزاتها. فى أيامنا هذه، أخبار الصحف كما فى المنشورات الرسمية تواجه من قبل الجماهير بعدم تصديق من حيث المبدأ، وهو أمر بالنسبة للصحة العقلية ليس أقل خطرًا من التصديق الأعمى كما كان فى السابق. ولنفترض، أن هذه على أية حال لم تكن حالة عامة كما كان يعتقد البعض[.

فإذا ما ظهرت ملامح الفترة الميروفنجية. فها هنا يكون التزوير واضحًا. فإذا ما كانت الوثيقة بدون تاريخ، هنا فإن الأمور مثبتة بشكل تقريبى. وكذلك الأمر ذاته مع الأركيولوجى الذى يقترح تصنيف أدوات ما قبل التاريخ، من خلال العصور والحضارات أو اقتفاء أكثر العاديات المزورة، فهو يفحص، ويقرب ـ ويميز بين الأشكال أو إجراءات التصنيع وفقا لقواعد، متشابهة(١) ـ بقوة بين الجانبين. [بينما صورة المورخ تصير أقل فأقل صور هذا المدعى العام المتجهم إلى حد ما كما ترسمه بعض المقررات التمهيدية، وهى صورة تفرض بيسر ملامح سيئة الطباع، إذا لم نأخذ حذرنا فى هذا الشأن. فالمؤرخ ليس بالشخص الساذج، فهو يعرف أن شهوده يمكن أن ينخدعوا أو يكذبوا. لكنه، قبل أى شىء، ينشغل بجعلهم يتكلمون حتى يفهمهم. وبالطبع ليس من المزايا التى يمكن أن نغفلها للمنهج النقدى أنه استمر بنجاح فى توجيه عملية البحث نحو هذه الغاية.

مع ذلك، قد تكون هناك إرادة سيئة لنفى ذلك: فالشهادة السيئة لم تكن هى الدافع الوحيد الذى أثار الجهود الأولى نحو تقنية الحقيقة. إذ تظل هناك الحالة البسيطة والتى ينبغى بالضرورة أن ينطلق من خلالها، من أجل تطوير تحليلاته].

٢- فى ملاحقة الكذب والخطأ

من بين كل السموم القادرة على إفساد الشهادة، يشكل الكذب(٢) أكثرها بروزًا.

والكذب [بدوره] يمكن أن يأخذ شكلين. إنه أولًا الخداع حول المؤلف وتاريخ الشهادة: من قبيل التزوير بالمعنى القانونى للكلمة. فكل الخطابات المنشورة باسم مارى

(١)]الفقرة البادئة بـ: «لدى تحت بصرى [...]» تحل محل: [سجلاً غير متسلل بالعصور الوسطى. بعض الوثائق خالية من المؤشرات الكرونولوجية التى كان ينبغى على أن أفحصها: لأنه قد يحدث ربما فى عدد من الأكاذيب (...) لتصنيفها من خلال العصور والحضارات وأدوات البشر فى مرحلة ما قبل التاريخ ـ وهو تصنيف وحده سيسمع بتفسير المؤشرات الصامتة ـ وبالتالى الإجراءات ليست مختلفة بصورة محسوسة عن تلك التى يستخدمها الخبير المستدعى لتتبع الأثر، على سبيل المثال، التزويرات العديدة التى يشهدها، كل عام، سوق تجارة الآثار المصرية القديمة[.

(٢) هذه العبارة تحل محل ثلاثة عبارات مختلفة.

وقد حدث التقدم الحقيقى فى ذلك اليوم الذى بدأ فيه الشك يقوم بدور الفاحص كما يقول فولنى، وحيث وضعت تدريجيًا قواعد «موضوعية» تسمح بالتمييز بين الحقيقة والكذب. وقد أوحت قراءة اليسوعى پاپيبروك لكتاب «حياة القديسين» شكا لا يحد تجاه إرث فترة بدايات العصر الوسيط بكاملها، فهو يعتبر كل الشهادات الميروفنجية المحفوظة فى الأديرة مزورة. بينما كان مابيون يجيب إجمالًا بعكس ذلك، وكان يرى أن هناك، بدون شك، شهادات مفبركة تمامًا، أو معدلة، أو محرفة، كما أن هناك أيضًا شهادات حقيقية، وهكذا يمكن التمييز بينها. وتعتبر هذه السنة ـ سنة [١٦٨١] سنة نشر (الدبلوماتيكا(*)) علم الوثائق، تاريخًا عظيمًا فى تاريخ الفكر الإنسانى ـ حيث تأسس نقد وثائق الأرشيف بصورة نهائية.

وكانت هذه، على أية حال، اللحظة الحاسمة فى تاريخ المنهج النقدي. وقبل ذلك كان للنزعة الإنسانية فى العصر السابق ترددانها وحدوسها. لكنها لم تذهب بعيدًا فى هذا الشأن. وليس هناك شىء أكثر وضوحًا من فقرة فى كتاب مونتانى «محاولات»، حيث يبرر فيه لتاسيت نقله بعض القصص الخرافية. وهو شأن، يرى معه أن على اللاهوتين والفلاسفة أن يناقشوا «التصديقات العامة».

لم يكن للمؤرخين أن «يسردونها»، إلّا كما تقدمها لهم المصادر. أى «أن يقدموا لنا التاريخ كما يتلقونه أكثر مما يرونه هم». وبتعبيرات أخرى، يعتبر مشروعًا تمامًا النقد الفلسفى المستند إلى تصور معين للنظام الطبيعى أو النظام الإلهى، وقد يفهم المرء أن مونتانى لم يأخذ فى حسبانه معجزات «فيسباسين» Vespasien: وكذلك معجزات أخرى كثيرة. غير أن الفحص، التاريخى بصفة نوعية، لشهادة ما على ما هى عليه لا يوضح على نحو جيد كيف كانت ممارستها ممكنة. فعقيدة البحث ستنجز فقط فى مجرى القرن السابع عشر، وهو القرن الذى لم يضع المرء عظمته الحقيقية دائمًا فى المكان الذى ينبغى، ولاسيما نصفه الثانى(١).

لقد كان لدى البشر أنفسهم وعى بذلك فى هذه الفترة لديهم. وكانت الفترة ما بين

(*) البعض ترجمها بصورة خاطئة على أنها الدبلوماسية، بينما الأمر يتعلق بكتاب وثائقى مهد لنشأة علم العهود والوثائق انطلاقًا من الكلمة اليونانية دبلوما والتى تعنى الوثيقة الرسمية. (المترجم).

(٢) هذه الفقرة تستبدل فقرتين للنسخة الأولى مع عبارات مختلفة بقدر كاف.

١٦٨٠ و١٦٩٠، مكانا عامًا[1]، حيث سادت إدانة «النزعة البيرونية[*]» فى التاريخ» وصارت موضة هذه الفترة. وقد كتب ميشيل ليفاسور معلقًا على مصطلح «قالوا» أو «قيل»: «تتمثل الاستقامة العقلية فى ألا ندرك الأمور بخفة، وأن نعرف كيف نشك فى رواية كثير من اللقاءات». وحتى كلمة نقد [التى لم تكن تعنى شيئًا، حتى هذه اللحظة، سوى نوع من الحكم التذوقى] انتقلت آنذاك إلى معنى محك الصدق. ولم يكن المرء يستخدمها إلا بعد أن يقدم نوعًا من الاعتذار عما سيتلوها. لأنها «لم يكن لها استخدام مقبول تمامًا»: وكان لها رونق تقنى. وشيئًا فشيئًا بدأت تكتسب أراض جديدة. وكان بوسويه يستخدمها بحذر: عندما كان يتحدث عن «مؤلفينا النقديين»، فعندها يمكن أن نتخيل ارتفاع أكتافه. بيد أن ريشار سيمون سيضعها فى عناوين أغلب مؤلفاته. والأكثر حذقًا لم يلتبس عليهم [من جهة أخرى] ما تكشف عنه هذه الكلمة، من أنها تشكل اكتشاف منهج [ذى تطبيق عالمى تقريبًا]. فالنقد هو «نوع من شعلة تنيرنا وتقودنا فى الطرق المظلمة من العصور القديمة، مما يجعلنا نميز بين الحقيقى والزائف»، هكذا كان يقول إلياس دوبين Ellies du pin، وبايل[2] بصورة أكثر وضوحًا أيضا: إن «السيد سيمون قد قدم فى هذه «الإجابة» الجديدة عدة قواعد للنقد يمكن أن تستخدم ليس فقط فى فهم الكتابة، وإنما أيضًا فى القراءة مع ثمرة كتب أخرى».

ولنمحص بعض تواريخ الميلاد: پاپيروك ـ الذى، إذا كان قد أخطأ حول بعض المواثيق فإنه يحتفظ بمكانه فى المرتبة الأولى بين المؤسسين للنقد المطبق فى التدوين التاريخى ـ وذلك فى عام ١٦٢٨، ومابيون، ١٦٣٢، وريشار سيمون، والذى تهيمن أعماله على بدايات تأويل الكتاب المقدس، فى عام ١٦٣٨، ولنضف من خارج هذه الجماعة متبحرين علميين بالمعنى الحرفى للكلمة[3]، فهناك اسبينوزا صاحب «رسالة فى اللاهوت والسياسة»، وهو عمل رئيسى خالص فى النقد ـ الفيلولجى والتاريخى وذلك أيضًا فى عام ١٦٣٣.

(١)]فيما يبدو[.

(*) البيرونية هى نزعة فلسفية شكّلية تقدر أنه كل حقيقة هى احتمالية وهى منسوبة إلى بيرون الأغريقى (٢٧٥ ق.م - ٣٤٥ ق.م). (المترجم)

(٢)]أقل أبهة ولكن[.

(٣) الورقة المرقمة ١١١-٥، البادئة بكلمات «بالمعنى الحرفى للكلمة» والمنتهية بـ «بتعبيرات أخرى» هى نتيجة كتابة جديدة فى النسخة الأصلية والنسخة الكربونية. وتبقى بالكامل فى المخطوط الأصلى مستعادة هنا مع تصحيحين.

بوسائل العثور عليها من جديد، وهو ما يساوى، الخضوع لقاعدة عالمية من الصدق[1]. [إن رأينا العام المسمم بالعقائد والأساطير، حتى الأقل عداءً للتنوير، قد فقد مهمة التحقيق. وفى اليوم الذى قد ننجح فيه فى حثه على قياس قيمة معرفة عبر مسارعتها فى ثنى الرقبة، مقدما، للتفنيد، فإن قوى العقل ستحقق واحدًا من أكبر انتصاراتها. أنه أثناء نظمها تعمل ملاحظاتنا المتواضعة، وتتلمس إحالاتنا الصغيرة موقعها والتى يسخر منها، اليوم، كثير من العقول الكبيرة].

لقد كانت الوثائق التى عالجها المتبحرون الأوائل، فى كثير من الأحيان، كتابات تقدم نفسها بنفسها، أو كانوا يقدمونها بصورة تقليدية، على أنها لمؤلف أو لزمن محدد، فهم يرون عن قصد هذا الحدث أو ذاك. لقد كانوا يقولون إنها تمثل الحقيقة؟ والكتب المسماة بالموسوية هل تعود لموسى حقا؟ [وكذلك كلوفيس،هل كانت الشهادات التى تحمل اسمه موقعة منه؟] وكم تساوى روايات سفر الخروج؟ هذه هى المشكلة. غير أن، بمقدار ما كان التاريخ يسير فى اتجاه استخدام شهادات لا إرادية أكثر فأكثر، وبمقدار توقفه عن الاقتصار على تقييم التأكيدات [الصريحة] للوثائق، عليه أن يرى إذا ما كان ينبغى عليه أيضًا أن يستخرج منها المعلومات التى لم تكن تريد أن تفصح عنها.

والحال أن القواعد النقدية التى أثبتت مصداقيتها فى الحالة الأولى قد أظهرتْ أيضا فعاليتها فى الحالة الثانية. إن تحت بصرى كمية من مواثيق العصور الوسطى. البعض منها مؤرخ، أما البعض الآخر فلم يؤرخ له. وفى الحالة التى يظهر فيها تاريخ الوثيقة ينبغى التحقق منه: لأن الخبرة علمتنا أنه يمكن أن يكون مزورًا. وهل تنقصنا أدلة على ذلك؛ من المهم إعادة التثبت من هذا الأمر. وفى الحالتين سنتبع الوسائل ذاتها من خلال الخط (إذا كان الأمر يتعلق بنسخة أصلية) ومن خلال الحالة اللاتينية للوثيقة، ومن خلال المؤسسات التى تشير إليها والمظهر العام للوثيقة، وهى أمور يعتقد أنها تتوافق مع الاستخدامات التى يمكن أن يتعرف المرء عليها بسهولة لدى فرنسيين مشهورين منذ حوالى عام ألف.

(١)]الذى فى هذه اللحظة إلى جوارى، كتاب مهم عن ألمانيا قبل فترة الاصلاح. (...) مثل هذا الكيميائى الذى أعلن اكتشافًا ويرفض عرض التجربة التى قادته إلى هذا الاكتشاف لأنه كما يقول «سيزعج هذا الأمر قارئى»[.

فيما يبدو من أن نضع نصب أعيننا نحن أنصار التاريخ الدنيوى هذه التلمسات النبيلة لمناهجنا: إن كل هذه العادات السيئة، الناشئة من تراكم الأحكام المسبقة المتناقضة تؤدى مع ذلك إلى إفساد قضية نبيلة فى جوهرها. إنها تتآمر بتوجيه حشد القراء، بدون دفاع، نحو بريق زائف لتاريخ مزعوم تغيب منه الجدية وتسيطر عليه الصور البراقة والمواقف السياسية المنحازة التى تعتقد أنه بإمكانها استعادة مكانها من خلال ثقة متعالية بالنفس، وهنا نجد موراس وبنيفيل وبليخانوف(*) يؤكدون ما قد تشكك منه فوستيل وكولانج وهنرى بيران. وبين التحقيق التاريخى كما يتم أو كما يأمل أن يتم، والجمهور الذى يقرأه يظل هناك، بدون شك، سوء فهم]. والشجار الكبير حول الملاحظات [أسفل الصفحة] الذى ينخرط كلا الفريقين بسببه فى ثنائية عبثية ليس أقل هذه الأعراض دلالة.

تمثل الهوامش أسفل الصفحات لكثير من المتبحرين جاذبية تصل إلى حد الدوار] وسيكون من العبث، بالقطع، ملء الفراغات البيضاء فى أسفل الصفحات، كما يفعلون، بالإحالة إلى البيبالوجرافيا، بينما قائمة معلنة بها فى بداية الكتاب قد توفر، على أغلبهم، أو فى الحالة الأسوأ، تبعد عنهم، من خلال كسلهم الكامل، تطويرات طويلة، والتى كان مكانها بارزًا فى متن العرض ذاته: وذلك بطريقة تؤدى إلى أن الأكثر إفادة فى هذه الأعمال ينبغى البحث(1) عنه فى الأقبية. بيد أنه عندما يشكو بعض القراء من أن أقل سطر أسفل النص إنما يشوش على تفكيرهم، وعندما يدعى بعض الناشرين أن زبائنهم الدائمين إنما هم - بدون شك أقل إفراطًا فى حساسيتهم، فى الواقع، مما يحاولون تصويره لنا - يعانون العذاب لمجرد رؤيتهم أية صفحة ملوثة بهذه الهوامش، فإن [هذه الحساسيات تثبت فقط انغلاقها أمام أبسط المبادئ المميزة لأخلاق العقل. لأنه خارج اللعب الحر للفنتازيات، فإن أى تأكيد لرأى لا يحق له أن يظهر إلا بشرط أن يكون فى الإمكان التحقق منه، و[بالنسبة لمؤرخ، فإنه إذا استخدم وثيقة ما، فعليه أن يقوم بتوضيح مصدرها بأقصر الطرق، وذلك

(*) بليخانوف: من أوائل الماركسين فى روسيا (١٨٥٦ - ١٩١٨)، له كتاب هام بعنوان: «تطور النظرة الواحدية للتاريخ»، والكتاب مترجم إلى العربية - دار الكاتب العربى - القاهرة - ١٩٦٩. (المترجم).
(١)]الذهاب[.

إنهم جيل [بالمعنى الأكثر دقة للكلمة] ارتسمت حدوده أمامنا [مع وضوح مدهش. لكن]، وإن كان ينبغى علينا مزيد من التدقيق. إنه جيل ولد [على وجه التحديد] فى اللحظة التى ظهر فيها «خطاب فى المنهج».

نحن لا نقول: جيل من الديكارتيين. كان مابيون، حتى لا نتحدث عن سواه، راهبًا ورعًا [أرثوذكسيا مع بساطة] قد ترك لنا آخر كتبه رسالة فى «الموت المسيحى». وقد يتشكك المرء فى أن يكون قد عرف عن قرب تلك الفلسفة الجديدة [والتى كانت موضع اشتباه آنذاك من قبل كثير من الناس الورعين]، وأكثر من ذلك، قد يتشكك فيما إذا كان له مصادفة، بعض الأنوار، فربما عثر فيها على كثير من الموضوعات المستحسنة. ومن جهة أخرى - مهما ما قد يبدو فى بعض الصفحات، وربما الشهيرة جدًّا لكلود برنارد - فإن الحقائق البديهية ذات الطبيعة الرياضية، والتى كانت مهمة الشك المنهجى، لدى ديكارت، هى تمهيد الطريق، إذ تقدم قدرًا محدودًا من الملامح المشتركة مع الاحتمالات الأكثر فأكثر قربًا من المنهج التاريخى، مثل العلوم العملية، عندما ترتضى لنفسها بمهمة الاكتشاف. بيد أنه، من أجل أن تطبع فلسفة بعينها جيلًا بكامله، ليس من الضرورى أن تسلك سبيلها تمامًا بصورة حرفية ولا أن تخضع أغلب العقول(1) لآثارها بشكل آخر سوى التأثير المتبادل، الذى غالبًا ما يكون شبه لا واعى. [ومثل «العلم» الديكارتى] فإن نقد الشهادات التاريخية ضرب صفحا(*) عن عمليات التصديق السابقة عليه. [مثل العلم الديكارتى أيضا] فهى لا تسير فى هذا الانقلاب الكبير على كل الركائز القديمة إلا بغرض الوصول عبر هذا الطريق إلى يقينيات جديدة (أو إلى احتمالات كبيرة) تكون من الآن فصاعدًا مختبرة كما ينبغى. [بتعبيرات أخرى،] إن الفكرة التى تلهمه(2) تفترض أن تحولاً تامًا تقريبا للتصورات القديمة للشك. وأن تشكل هذه اللدغات ألمًا أو أن نجد فيها، على النقيض، نوعًا من الرقة النبيلة، فإنها لم

(١)]خاضعة لتأثيره[.
(*) يعود تعبير ضرب صفحا، أو جعلها صفحة بيضاء إلى جون لوك عندما أشار إلى أن الذهن البشرى يولد خاليًا من المعارف ثم يكتسبها بالتجربة ويرى المؤلف هنا أن الشك الديكارتى جعلنا نتخلى عن كل ما هو قديم (فتصبح معتقداتنا بمثابة صفحة بيضاء) من أجل خلق قواعد جديدة للاعتقاد فيما بعد. وكان أرسطو، من قبله، قد رأى أن هذا الجزء الذى يسمى عقلًا ليس شيئًا بالفعل قبل أن يفكر. (المترجم).
(٢)]هى أن الشك[.

ينظر إليها قط حتى هذا الوقت، إلا كموقف عقلى سلبى تمامًا، كمجرد غياب. ويمكن التأكيد من الآن فصاعدًا] على أنها يمكن أن تصير أداة معرفة عندما تدار بصورة عقلانية. إنها فكرة يقع ظهورها فى لحظة محددة تمامًا من تاريخ الفكر.

منذ هذا الحين تأسست، بالإجمال، القواعد الأساسية للمنهج النقدى[١]. وكان مداها العام يصل تدريجيًا حتى القرن الثامن عشر بين الموضوعات التى غالبًا ما تقترحها جامعة باريس فى مسابقة الأجرجاسيون للفلاسفة، إذ يرى المرء فيها قضية بعينها، وهى تعطى نغمة حديثة بصورة مثيرة للفضول: «شهادات بشر على الوقائع التاريخية». لا يعنى هذا [بالقطع] أن الأجيال التالية لم تقدم[٢] للأداة[٣] النقدية كثيرًا من الإضافات، خاصة أنها عممت كثيرًا استخدامها ووسعت بشكل معتبر مجال تطبيقها[٤].

لقد مورست تقنيات النقد، على الأقل بطريقة متتابعة، وبصورة مقصورة إلى حد ما على حفنة من المتبحرين فى تأويل الكتاب المقدس وبعض الفضوليين. والكتاب الذين يسعون إلى تأليف كتب تاريخية محلقة بشكل ما، قلما اهتموا بالتآلف مع هذه القواعد [المعملية] التى يرونها دقيقة جدًّا وإن كانوا يضعونها بمشقة فى حسبانهم فى نتائجهم. والحال أنه ليس بالأمر الجيد أبدًا، وفقًا لتعبير همبولت، أن يخشى الكيميائيون أن «تتسخ الأيادى». أما بالنسبة للتاريخ فإن خطر مثل هذا الانقسام بين الإعداد والتنفيذ له وجه مزدوج. [إنه ينال أولًا وبصورة قاسية] من الدراسات الكبرى فى التفسير. وهذه الدراسات لا ينقصها فقط، هذا الواجب الأساسى للتحقق [المبحوث عنه بأناة]، وهى المحرومة، بالتالى، من

(١) الورقة المرقمة ٦ – ١١١ البادئة بكلمات «تأسست، بالإجمال، والمنتهية بـ «فعندما، لم يعد مدارًا من أعلى»، هى خلاصة كتابة جديدة فى النسخة الأصلية والنسخة الثانية، وبقيا الاثنين. والنسخة الكربونية المستعادة هنا تحتوى على شطب أشير إليه أدناه. النسخة الأصلية لم تتضمن أى تصحيح نجده فى كتاب «أول خطاب على التاريخ الأكليسيكى» للأب فلورى – ظهر فى.. تاريخ غير مقروء – عرض معقول جدًّا لم يفعل دالمبيرت فى الأنسكولوبيديا إلا إعادة نسخة.

(٢)]قليلاً قليلاً[.

(٣)]النقد[.

(٤) هنا، فى النسخة الأولى كانت توجد فقرة بادئة بكلمات «المتبحرون الأوائل» ومنتهية بـ «تجارة العاديات المصرية القديمة» وانتقلت من مكانها فى النسخة النهائية.

هذا التجدد الأبدى لهذه الدهشة التى تولد دائمًا، والتى تعتبر المعاناة مع الوثيقة هى وحدها القادرة على منحنا إياها، ويصير من المستحيل عليها الهروب من التأرجح[١] بين بعض القضايا [النمطية] التى يفرضها العمل الروتيني. غير أن العمل التقنى ذاته يعانى من ذلك أيضا. فعندما لم يعد مدارًا من أعلى أصبح يخاطر[٢] بالارتباط بصورة لا نهائية بقضايا لا معنى لها أو مطروحة بشكل سيئ. وليس هناك من تبذير جهد أسوأ من ذلك الذى يقوم به المتبحرون علميًا عندما تدور جهودهم فى الفراغ، وليس هناك شىء عظيم يوضع فى غير موضعه أكثر من استعلاء المنهج النقدى عندما يدرك أنه غاية فى ذاته.

وببساطة كافحت الجهود الواعية هذه الأخطار بالقرن التاسع عشر. [وقد أعادت المدرسة الألمانية ورينان وفوستيل دوكولانج للتوسع العلمى مرتبته الفكرية الهامة. وسار المؤرخ على طريق تأكيد هذا التوسع]. لكن، برغم ذلك كله، هل حسمت المباراة؟ قد يكون هناك كثير من التفاؤل إذا اعتقدنا بذلك. [كثيرًا، ما كان العمل البحثى يستمر فى السير غالبًا بطريقة عشوائية، وبدون اختيار مبرهن عليه لنقاطه التطبيقية. خاصة وأن الحاجة للنقد لم تنجح كذلك فى الوصول بصورة كاملة إلى عقل الناس المستقيمين (بالمعنى القديم للكلمة)، أولئك الذين يعتبر رضاهم من الأمور الضرورية، بدون شك، للصحة العقلية لأى علم، وبشكل أكثر خصوصية لعلمنا نحن[٣]. وإذا كان البشر، وهم موضوع دراستنا، يخفقون فى فهمنا، فكيف يحق لنا أن نشعر أننا قد أنجزنا أكثر من نصف مهمتنا؟

ومن جهة أخرى، ربما لم نعرف قط، فى واقع الأمر، كيف نقوم بهذه المهمة. فالنزعة الباطنية المتجهمة التى يصر أفضل من لدينا فى التلفع بها أحيانًا، فى إنتاجنا للقراءة الشائعة، وذلك فى الأولوية التى نمنحها لمقرر مدرسى بائس: حيث هوس التعليم بصورة سيئة يحل محل تعليم يتسم بالتأليف الفعلى، فالحذر المتفرد الذى ما إن يخرج من المعمل، حتى يمنعنا

(١)]نوع من[.

(٢) الورقة المرقمة بـ 7. III البادئة بكلمة «مخاطرة» والمنتهية بـ بضائع جذابة» هى نتيجة لكتابة جديدة فى النسخة الأصلية والكربونية، مستعادة هنا، تتضمن عدة كلمات ممسوحة وتصحيحات نادرة باليد: «النسخة الأصلية تبقى على حالها ولا تتضمن أى تصحيحات باليد».

(٣)]الوعى الجيد بـ[.

بصورة مستمرة بين مع وضد وذلك عندما يقتصره المرء على مجرد هذه الملاحظة. ولكى يصير الشك أداة معرفة، ينبغى، فى كل حالة خاصة، أن نتمكن من تقدير درجة التشابه والتوافق بدقة. وهنا، فإن البحث التاريخى، مثل أنظمة علمية أخرى للعقل، يتقاطع طريقه مع الطريق الملكى لنظرية الاحتمالات.

و يعنى تقدير احتمالية واقعة ما قياس الفرص التى تملكها للظهور[1]. وهو ما يطرح سؤالًا: هل من المشروع الحديث عن وجود احتمالية لواقعة تنتمى للماضى؟ بالطبع ستكون الإجابة بلا، بالمعنى المطلق، فالمستقبل وحده غير محقق بينما الماضى قد أصبح معطى لم يعد يسمح بمكانة لما هو محتمل. وقبل إلقاء زهر النرد، فإن احتمالية أى وجه قد يظهر واحدًا من ستة احتمالات، وحين يفرغ وعاء النرد تتلاشى المشكلة. وقد يحدث أن نتردد، فيما بعد، إذا ما ظهر فى هذا اليوم رقم ثلاثة أو خمسة. إن عدم اليقين يوجد حينئذ بداخلنا، وبداخل ذاكرتنا أو ذاكرة شهودنا، وليس فى الأشياء.

ومع ذلك، فإنه بالنظر جيدًا، لاستخدام البحث التاريخى لمفهوم «الاحتمال»، فإننا لا نجد فى ذلك شيئًا من التناقض[2]. والمؤرخ الذى يتساءل حول احتمالية واقعة ماضية، لماذا يحاول ألّا يفعل، فى الواقع، غير الانتقال، عبر حركة مقدامة للعقل، قبل هذه الواقعة ذاتها، وذلك كى يحكم على الفرص المتاحة لها كما كانت تظهر عشية تحقق هذه الواقعة؟ وتظل الاحتمالية إذن داخل المستقبل. غير أن خط الحاضر وقد تراجع، بشكل ما، بصورة خيالية، هو المستقبل سابقًا والذى تأسس بقطعة مما يشكل الآن الماضى بالنسبة لنا. وإذا كان الواقع قد حدث فعلًا، فإن هذه التأملات لا قيمة لها إلا كألعاب ميتافيزيقية. فما هى الاحتمالية فى واقعة ميلاد نابليون؟ أو واقعة إفلات هتلر كعسكرى من الرصاص الفرنسى عام ١٩١٤؟، ليس ممنوعًا أن نتسلى حول هذه القضايا، بشرط ألا نتعامل معها إلا كما كانت فعلًا: حيل لغوية بسيطة موجهة لإضاءة الجانب العرضى وغير المتوقع فى مسيرة الإنسانية، وليس لها أى علاقة مع نقد الشهادات. هل يبدو ذلك وجود الواقعة ذاتها غير مؤكد؟ هل

---

(١) هذه الفقرة وكذلك الفقرات السبع التالية لها شكلت ثلاث ورقات بخط اليد مرقمة بـ III 32، III33، III 34، والتى استخدمت فى النص المكتوب على الآلة.

(٢)]مع التعريفات التى سبقت[.

إن هناك، بعض الشروط التقنية تلك التى يبدو أنها تشجع مثل هذه التشويهات. فعندما أدين الجاسوس بولو فى عام ١٩١٧، نشرت صحيفة يومية فى السادس من إبريل وقائع إعدامه. فى الواقع كان الإعدام قد تقرر فى هذا اليوم لكنه لم[1] يحدث[2] [فعلا] إلا فيما بعد بأحد عشر يومًا. لكن الصحفى كان قد أعد «ورقته» مقدمًا، مقتنعًا أن الحدث سيتم فى الموعد المقرر له، ورأى أنه من غير المفيد التحقق من هذا الأمر. لا أعرف ما الذى تعنيه الطرفة. بالتأكيد، هناك أخطاء ثقيلة أيضا تقع بصورة استثنائية. لكن، حتى تسير الأمور بشكل أكثر سرعة ـ لأنه ينبغى قبل أى شىء تسليم النشرة فى موعدها ـ فإن تحقيقات المشاهد المنتظرة تكون معدة أحيانًا قبل الموعد، وهذا الافتراض ليس فيه شىء مستبعد الحدوث. وتقريبًا ينبغى أن نكون مقتنعين دائمًا أن اللوحة، بعد الملاحظة، ستعدل [إذا حدث شىء] حول كل النقاط الهامة، وبالمقابل قد يشك المرء فى أن كثيرًا من الرتوش التى وضعت فى الملامح[3] الثانوية، والتى وصفت بأنها ضرورية للون وأن ما من أحد لا ينوى مراجعتها. وعلى أية حال هذا ما يعتقد الدنيوى أنه استشفه. ويأمل المرء أن يأتى إنسانًا من أهل المهنة ويقدم، فى هذا الشأن، أنوارًا[4] صادقة. لم تجد الصحافة بعد شخصية بمكان مابيون أو بابيروك [ما هو مؤكد، أن الانقياد لتقاليد قديمة كبلاغة أدبية، أو كاحترام الأنماط السيكولوجية الشائعة، كهوس مثير للإعجاب، فكلها ليست بعد فى طريقها لأن تفقد مكانتها لدى كوكبة صانعى الأكاذيب].

ومن الخداع المحض والبسيط حتى ذلك الخطأ غير الإرادى تمامًا توجد درجات مختلفة. ونظرًا للتحول السهل تصير الهفوة [الأكثر] صدقًا، عندما تواتيها الفرصة، كذبة. والاختلاف يفترض جهدًا ينفر منه كسل العقل المشترك بين أغلب البشر. فكم هو مريح جدًّا قبول[5] مجامل لوهم ذا طبيعة عفوية فى مصدره، مما يداعب هوس اللحظة.

---

(١)]مع ذلك[.

(٢)]إثر تأجيل[.

(٣)]قليلاً[.

(٤)]دراسة صادقة حول ممارسات التحقيقات تفيد أكثر من أى شىء آخر ربما لممارسة التاريخ المعاصر[.

(٥)]أو للتضخيم[.

فلننظر إلى الحادث الشهير المسمى بـ «طائرة نورمبرج». وبرغم أن الحادث لم تتضح أبعاده تمامًا، فإنه يبدو أن طائرة فرنسية تجارية كانت تحلق فوق المدينة قبل إعلان الحرب بعدة أيام. ومن المحتمل أن يكون قد تم النظر إليها على أنها طائرة عسكرية. وليس من المستبعد أمام سكان تملكتهم أشباح الاشتباك القادم، أن تكون آنذاك أصوات القنابل مسيطرة، هنا وهناك. ومن المؤكد، مع ذلك، أن حكام الإمبراطورية الألمانية كانوا يملكون كل الوسائل للقضاء على هذه الإشاعة، لكنهم قاموا بعد ذلك باستقبالهم لها بدون تحقق، حتى يجعلوا منها باعثًا على الحرب، وهكذا كذبوا [تمامًا].لكن دون شىء من الخيال. ولا حتى[1]، ربما، بدون أن يكون لهم [أولاً] وعى جلى واضح بكذبتهم. ويتم الاعتقاد بالإشاعة الغريبة لأن هناك من يرى أنه من المفيد الإيمان بها. ومن كل أنماط الكذب، فإن تلك الأكاذيب التى يضعها المرء بنفسه لا تحسب قط بين الأقل شيوعًا[2]، وتحتوى كلمة صدق مفهومًا كبيرًا إلى حد ما، قد لا يمكن أن يتم تناوله بدون أن ندخل عليه كثيرًا من التدقيقات.

ولا يمكن أن يكون بعيدًا عن الحقيقة أن كثيرًا من الشهود يخدعون بكل حسن نية. وهنا تحين اللحظة إذن، أمام المؤرخ ليستثمر النتائج المهمة التى سلحت بها طريقة الملاحظة لما هو معيش، منذ عدة عقود، حقلًا جديدًا[3] تقريبًا هو [سيكولوجيا الشهادات]. وهذه المكتسبات، بوصفها تهم دراساتنا، هى، فيما هو أساسى، تأتى على النحو التالى:

[إذا صدقنا]. ولیام دوسان – تيرى، فإن تلميذه وصديقه سان برنارد أصابته الدهشة ذات يوم عندما أدرك أن الكنيسة التى كان يمارس فيها صلواته عندما كان راهبًا شابًا تمتلك فى واجهتها ثلاثة نوافذ. وكان يتخيل دائمًا أنه ليس بها سوى نافذة واحدة. وحول هذا الملمح[4] فإن مؤرخ القديسين، بدوره، يندهش ويعجب: أى خادم مثالى[5] لله فى

(١)]على الأقل لدى البعض منهم[.
(٢)]خطير، ولا حتى بين الأقل[.
(٣)]كل[.
(٤)]وآخرون مشابهون[.
(٥) بدءًا من كلمات «سكان» (قارن الصفحة السابقة) وحتى «أى خادم مثالى»، إلى جوار الأصلى، مستعادة هنا تتضمن عدة تصحيحات بخط اليد، وتوجد ورقة بالكاربون بدون أى تصحيحات باليد، مرقمة بـ 14 - III، مطابقة للنسخة الأولى.

لا يمكن أن يزدهر ثم يتلاشى، فإن هؤلاء المتشككين لا يعتمدون برهانًا سلبيًا: ذلك أن هناك حلقات تتحطم وحضارات تتلاشى.

عندما نقرأ ونكتب، إجمالًا، أن الأب دولاهاى قال أن الكنيسة تحتفل فى اليوم ذاته باثنين من خدامها الموتى، وهما من إيطاليا، وأن اهتداء الواحد والآخر منهما كان نتيجة قراءة حياة القديسين، وأن كلًّا منهما قد أسس نظامًا دينيًا تحت الاسم ذاته، وأن هذين النظامين قد الغيا، فى النهاية، من قبل اثنين من البابوات يحملان الاسم ذاته، وبالتالى لن يكون هناك شخص لم تراوده الرغبة فى الهتاف بأنه شخص واحد تم تضعيفه عن طريق الخطأ، وسجل فى قائمة كتاب أسماء الشهداء وسائر القديسين باسمين مختلفين.

ومع ذلك، فإنه من الحقيقى أيضًا أنهما دخلا بهذا الشكل إلى الحياة الدينية عبر مثال السِّيَر الورعة. لقد أسس سان جان كولومبانى جماعة الجيزوات (Jesuates)، وأنياس دولويولا أسس جماعة الجيزويت، ومات الاثنان فى ٣١ يوليو، الأول بالقرب من سيين (sienne) وذلك فى عام (١٣٦٧)، والثانى فى روما عام (١٥٥٦)، وقام البابا كليمو التاسع بحل جماعة الجيزوات، أما جماعة المسيح فقد حلها كليمو الرابع عشر. أعلم أن هذا المثال جارح، لكنه ليس المثال الوحيد بدون شك. وإذا كان، من جراء كارثة أرضية، لم يبق لنا من الإنتاج الفلسفى لهذه القرون الأخيرة إلا بعض الملامح الشاحبة، فكم منْ تدقيقات واعية للمتبحرين علميًا ستبذل للكشف عن مستقبل وجود اثنين من المفكرين وهما أيضًا بريطانيين ويحملان ذات الاسم: بيكون[1]، كما أنهما يتفقان على تكريس مساحة كبيرة للمعرفة التجريبية؟ وقد أدان السير بايبس كثيرًا من الأساطير الرومانية القديمة لسبب وحيد هو أن الأسماء الواردة بها تظهر بحقب متشابهة إلى حد ما. ومع كل احترامنا للنقد الموجه لسرقات النصوص، والذى يتميز بنفى التكرارات العفوية للأحداث أو الكلمات، فإن المصادفات تشكل واحدة من الغرائب التى ترفض أن تخلى ساحة التاريخ.

غير أنه قد لا يكفى الإقرار، إجمالًا، بإمكانية وجود لقاءات مجانية. وقد يتأرجح النقد

(١)] ـ ذلك الذى ـ تفصلنا عن حقيقة حقبة تتجاوز أكثر من ثلاثمائة عام، وقلما يتسنى للمرء أن يحكم على هذه التواريخ المختلفة عليها [ـ.

يمكن لبعض الأفراد أو الجماعات الصغيرة أن تهرب منه. وتحت ذريعة أن بسكال لم يكن يكتب مثل أرنو، وأن سيزان لم يكن يرسم مثل بوجرو، هل سنرفض القبول بالتواريخ المعترف بها للبروفنساليات أو جبل سانت ـ فيكتوار؟ وهل نستنتج بأن أدوات البرونز الأكثر قدمًا مزورة، حيث لم تكن هناك أى صناعات أو آلات فى العصر البرونزى إلا آلات مصنوعة من الحجارة؟

هذه الاستنتاجات الزائفة ليس لها من الخيال شيئًا، وستكون القائمة طويلة للوقائع التى أنكرها الروتين البحثى منذ البدء، لأنها كانت غير متوقعة: منذ عبادة الحيوانات المصرية والتى ابتهج بها فولتير كثيرًا وحتى الآثار الإنسانية للفترة الثالثة من الحقبة القديمة Tertiaire. وبالنظر إليها عن قرب، فإن المفارقة المنهجية لا توجد إلا فى الظاهر. كما أن برهان التشابه لا يفقد صلاحياته. من المهم فقط أن يكون هناك تحليل أكثر دقة يحدد الفروق الممكنة ونقاط التشابه الضرورية، لأن لكل أصالة فردية حدودها. فأسلوب بسكال لا ينتمى إلا له، لكن نحوه ومخزونه من المفردات تعود لعصره. وميثاقنا المفترض فى ١١٨٠، عبر الاستخدام الذى يصنعه من لغة غير مستخدمة قد يكون مختلفًا بوضوح عن المواثيق الأخرى المعروفة حتى الآن، وحتى يحكم عليها بالقبول والتصديق ينبغى أن تكون لغته الفرنسية مطابقة، بالإجمال، لحالة اللغة المستخدمة فى هذه الفترة، عبر النصوص الأدبية، وأن تتطابق المؤسسات المذكورة مع تلك القائمة فى هذه اللحظة.

لذا فإن المقارنة النقدية لا تقنع، بالطبع، بتقريب الشهادات حول الصعيد ذاته من تلك الحقبة الزمنية. فالظاهرة الإنسانية تمثل دائمًا حلقة من سلسلة تعبر العصور. وفى اليوم الذى يأتى فيه فران ـ لوكاس جديد، ملقيا على مائدة الأكاديمية مجموعة من الأوتوجرافات، زاعمًا أن بسكال ابتكر قبل إينشتاين، النسبية المعممة، فهل نتعامل معها مقدما على أنها مزورة؟ لم يكن من الواقع فى شىء أن بسكال كان غير قادر على العثور على ما لم يكن معاصريه قادرين على اكتشافه. غير أن نظرية النسبية تأخذ نقطة انطلاقها من تطور سابق طويل للتأملات الرياضية، وأى إنسان مهما كان حجمه لا يمكنه بقوة عبقريته فقط أن يقوم مقام عمل الأجيال هذا. وعندما نرى بالمقابل أن بعض العلماء، أمام الاكتشافات الأولى لرسومات العصر الحجرى القديم، ينتقدون أصالتها أو تواريخها تحت إدعاء أن فنا من هذا القبيل

مثل هذا الانفصال عن أمور العالم!، بدون شك كان برنارد فيما يبدو يعايش حالة شرود غير شائعة إلى حد ما، وإذا، على أية حال، من الحقيقى كما يروى عنه أيضًا أنه حدث له فيما بعد أن جاوز [زهاء] يومًا فى رحلة على سواحل بحيرة ليمان بجينيف بدون أن يشعر بذلك. ومع تجارب عديدة تشهد بذلك: إذ ينخدع بشكل كبير حول الوقائع التى ينبغى، فيما يبدو، أن تكون معروفة لنا بشكل أفضل، إنها قضية ليست فى حاجة إلى أن تدرجه من بين أمراء الصوفية. وكذلك طلبة البروفيسور كالابريد فى جنيف، فقد أظهروا، أثناء تجارب شهيرة، أنهم أيضًا غير قادرين على الوصف الدقيق لرواق جامعتهم.

[والحقيقة أن] فى أغلب العقول لا يجد العالم المحيط بنا إلا أجهزة التقاط ضعيفة. ولنضف إلى ذلك أن الشهادات، فى واقع الأمر، ليست سوى تعبير عن ذكريات، كما أن الأخطاء الأولى للإدراك قد تغامر دائمًا بالالتحام المعقد مع أخطاء الذاكرة، مع سيلها المرواغ هذا الذى أدانه من قبل أحد حقوقيينا[1] القدامى.

عندما تتخذ عدم الدقة لدى بعض العقول شكلًا باثولوجيًا ـ هل يكون من غير اللائق أن نصف هذا الاختلال العقلى باسم «مرض لامارتين»؟ ومهما يكن من أمر، فإن كل إنسان يعرف أن هؤلاء الأشخاص ليسوا بصورة طبيعية، هم الأكثر إحجامًا فى إطلاق أحكام قاطعة. لكن إذا كان الأمر على هذا النحو من وجود شهود أكثر أو أقل شبهة وتأكيدًا، فإن الخبرة تثبت أنها لم تتفق قط بشأن أقوال هى أيضًا جديرة، بالثقة حول كل الموضوعات فى كل الظروف. ويفسد، نظامان من السببية بشكل رئيسى [حتى] لدى الإنسان الأفضل موهبة، صحة الصور الذهنية. البعض يركز على الحالة الوقتية للملاحظ: من قبيل الإرهاق، على سبيل المثال، أو التأثر العاطفى. والبعض الآخر يركز على درجة انتباهه. وفيما عدا بعض الاستثناءات، لا يرى المرء، ولا يفهم جيدًا إلا ما ينتظر إدراكه. فعندما يزور طبيب أحد مرضاه: فأننى سأصدقه أكثر فيما يتصل بمريضه والذى فحص سلوكه بعناية، أكثر من حكمه على أثاث الغرفة والتى يحتمل ألا يكون قد ألقى عليها نظرة إلا لمامًا. لهذا السبب، برغم الحكم المسبق الشائع بقدر كاف، فإن الأشياء الأكثر ألفة ـ كما فى حالة سان برنار

(١) [أو الخاص بالأمن].

وكنيسة البندكتيين ـ تحسب غالبًا بين تلك الأشياء التى من الصعوبة بمكان الحصول على وصف دقيق لها: لأن الألفة تفضى، بالضرورة تقريبًا، إلى اللامبالاة.

والحال أن كثيرًا من الأحداث التاريخية لم يكن ممكنا لها أن تلاحظ إلا فى لحظات إضطراب عاطفى عنيفة، أو عبر شهود قد يكون انتباههم قد استثير فى وقت جد متأخر، تحت وقع المفاجأة، أو بسبب الحاجة إلى العمل المباشر، وبالتالى كان غير قادر على أن يمضى بقوة كافية نحو القسمات التى يعزو لها المؤرخ اليوم، عن حق[1]، أهمية كبرى. إن بعض الحالات كانت شهيرة. مثل أول إطلاق نار، والذى أثار التمرد فى ٢٥ فبراير ١٨٤٨ [أمام مقر وزارة الخارجية]، من أين كان على الثورة أن تخرج بدورها، هل كان ذلك الإطلاق من العسكر؟ أم من الجمهور؟ يبدو أننا لا نعرف ذلك أبدًا[2]. ومن جانب آخر، كيف يمكن منذ الآن فصاعدًا أن نأخذ على محمل الجد، لدى الإخباريين، تلك اللوحات الوصفية الكبرى، والرسومات [الدقيقة] للثياب، وللإشارات، والحفلات، والمعارك الحربية، ومن ثم بأى تقليد متشدد تحفظ أدنى إشارة حول صحة كل هذه الأشياء التى تظهر ثانية كشىء متواضع لدى المؤرخين الرومانطقيين، بينما حولنا لا يوجد شاهد ليس فى إمكانه الاحتفاظ بدقة، بالتفاصيل فى شموليتها، والتى بشأنها قد استجوبنا بسذاجة كبيرة أولئك المؤلفين القدامى؟ وفى أفضل الأحوال تعطينا هذه اللوحات ديكور الأحداث كما، فى زمن الكاتب، وتجعلنا نتخيل ما يمكن أن تكون عليه. وهذا الأمر له بعد تثقيفى للغاية، لكنه ليس هذا نوع من المعلومات التى ينشدها هواة المناظر الخلابة من مصادرهم بشكل عام.

من الملائم أن نرى، مع ذلك، إلى أى استنتاجات تسوقنا إليها، هذه الملاحظات المتشائمة، ربما تلزم دراستنا فى الظاهر فحسب، من الآن فصاعدًا، وهى لم تصل بعد إلى البنية الأولية للماضى. وتظل كلمة بايل صائبة دائمًا. «أبدًا لن يعترض المرء بعمل ذى قيمة ضد هذه الحقيقة التى تقول أن قيصر هزم بومبى وأنه، بشكل ما من حيث المبدأ، قد لا يجد المرء ما هو أكثر اهتزازًا من هذه الجملة «قيصر وبومبى وجدا، ولم يكونا مجرد تعديل

(١)]تماما[.

(٢)]كما أن التحقيق القضائى لم يصل إلى تحديد ما إذا كان مدير المصنع قد استخدم سلاحه قبل أو بعد قيام المضربين بعمليات القذف بالحجارة[.

بصورة غير دقيقة. وبعضها الآخر سيحدث بصورة استثنائية (من قبيل سعر «أصدقاء» أو بالعكس من خلال سعر المخدوعين)، فقوائم الأسعار، التى كانت تسجل الأسعار المتوسطة الشائعة فى الأسواق، لم يكن لها أبدًا أن تكتب بعناية كاملة. لقد كانت هذه الأخطاء تُعوّض على نطاق كبير عن طريق الأسعار ذاتها. لأنه سيكون من غير المحتمل أن تسير الأسعار دائمًا فى الاتجاه ذاته. فإذا كانت النتائج إذن، هى التى تحققت بواسطة معطيات مختلفة، مما تؤكده أسعار هؤلاء بأولئك، وما ذلك إلا لأن الاتفاق فى الإهمال، وقوائم التزوير، وقوائم التواطؤ تبدو لنا، عن حق، غير متصورة. فما هو متنوع بصورة لا تقبل التقليل من أهمية الشهادات قد أفضى إلى ذلك الاستنتاج من أن اتفاقهم النهائى لا يمكن أن يأتى إلا من واقع كانت وحدته الأساسية، فى هذه الحالة، خارج مجال الشك.

إن ما تكشف عنه عمليات فحص الشهادات أنه لا يمكن تناولها بصورة متصلبة. فكل المبادئ العقلانية وبالمثل كل الخبرات التى تقود ذلك الفحص تقريبًا تكشف عن حدودها فى مبادئ معاكسة أو خبرات إذا ما دفعناها قليلًا. ومثل أى منطق يحترم نفسه، فإن النقد التاريخى له تناقضاته، أو علىَ الأقل، مفارقاته. ولكى يعترف لشهادة ما بأنها أصيلة فإن المنهج يفرض، كما رأينا، أن تقدم تشابها ما مع الشهادات المجاورة لها. وإذا طبقنا، مع ذلك، هذا المبدأ حرفيًا فما الذى قد يصير عليه هذا الاكتشاف؟ ذلك أن من يقول بالاكتشاف يقول بالمفاجأة وعدم التشابه. كما أن العلم الذى يقتصر على ملاحظة ترى أن كل شىء يحدث دائمًا كما كنا نتوقعه، قلما يكون مثمرًا ولا مسليًا فى الممارسة. ولم نعثر من جديد على ميثاق مكتوب بالفرنسية حتى الآن (بدلًا مما هو مكتوب باللاتينية من قبل عام ١٢٠٤). ولنتخيل أن باحثًا سيقدم لنا فى الغد ميثاقًا فرنسيًا مؤرخًا عام ١١٨٠ هل سنستنتج أن[1] هذه الوثيقة مزورة؟ أو أن معارفنا كانت غير كافية.

من جهة أخرى، فإن الانطباع بالتناقض بين الشهادة الجديدة ومحيطها قد يؤدى إلى ألّا يكون لدينا أصلًا آخر، وإنما يؤدى تدهورًا مؤقتًا لمعرفتنا، لكن يحدث أيضًا أن عدم الاتفاق قد يكون بين الأشياء بصورة أصيلة. وليس للتوحيد الاجتماعى كثير من القوة، بحيث

(١)]دون أن نبالى كثيرًا[.

من البيت ذاته، لكن على العكس، يستجوبهم محققون مختلفون فإن اعترافاتهم تتوقف عن التطابق فيما بينها. إن الاستنتاج البديهى هنا هو أن القاضى كان يملى الإجابات. وهذا ملمح أعتقد أن الحوليات القضائية يمكنها أن تقدم عنه، كما أتخيل، نماذج أخرى على نفس القدر من الغرابة.

بدون شك، لا يظهر الدور الذى يمثله ما يمكن أن نطلق عليه مبدأ التشابه المحدود فى البرهان النقدى، وذلك فى ضوء أكثر إثارة للفضول، إلا مع واحد من أكثر تطبيقات المنهج جدة: ألّا وهو النقد الإحصائى. فلنفترض أننى أدرس تاريخ الأسعار فى فترتين محددتين لمجتمع محدد، ثم يأتى بعدى باحث ثان وثالث ويشرعون فى القيام بالبحث ذاته، لكن مع عناصر تختلف عما لدى، وتختلف أيضًا فيما بينها. إذ توجد دفاتر الحسابات، ولوائح أسعار أخرى. ومن جانبنا كان كل واحد منا يؤسس المتوسطات السنوية وعدد المؤشرات انطلاقًا من قاعدة مشتركة، هى رسوماتنا البيانية. والنتيجة هى أن المنحنيات الثلاثة تتقارب إلى حد ما. وسنصل إلى استنتاج أن كل واحد منا يقدم لحركة الأسعار صورة دقيقة بشكل عام. لماذا؟

لا يكمن السبب فقط فى أنه داخل وسط اقتصادى متناغم، كانت التقلبات الكبرى للأسعار تخضع بالضرورة إلى إيقاع موحد بصورة معقولة. لقد كان هذا الاعتبار يكفى، بدون شك، إلى إثارة الشك فى المنحنيات المتفرقة بشكل كبير، ولكنه لا يكفى كى يؤكد لنا أن من بين كل الآثار الممكنة، فإن الرسومات الثلاثة البيانية تتوافق على إعطاء الحقيقة بالضرورة لأنها تتوافق فى هذا الشأن. فثلاثة وزنات، مع موازين مزورة بشكل مواز، ستقدم الرقم ذاته، وسيكون الرقم مزورًا. وترتكز عملية البرهان هنا بكاملها على تحليل لآلية الخطأ. وعن أخطاء التفاصيل هذه لا يمكن لواحدة من قوائم للأسعار الثلاثة إلّا أن تكون مستثناة منها. وفيما يتعلق بالإحصاءات، فلا مفر منها تقريبًا. فلنفترض حتى أننا استبعدنا الأخطاء الشخصية للباحث (بصرف النظر عن الاحتقار الأكثر فظاظة، فمن منا يتجرأ على القول بأنه على ثقة من أنه لم يتعثر أبدًا فى المتاهة المرعبة للمعايير القديمة؟). وإذا كان الباحث المتبحر على درجة من اليقظة، كما نتخيل، فدائمًا ما ستظل الكمائن التى تفرزها الوثائق هى ذاتها، فمن خلال الطيش أو سوء النية يمكن أن تسجل بعض الأسعار

بسيط للروح لأولئك الذين كتبوا سيرتهم». من الحقيقى إذا كان لا ينبغى أن يبقى من التاريخ إلا بعض الوقائع من هذا النوع بعيدًا عن التفسير، فإن هذا التاريخ سيتقلص إلى مجرد تتابع فى ترميزات غير دقيقة وبدون أى قيمة عقلية كبرى. ولحسن الحظ ليس الأمر على هذا النحو. والأسباب الوحيدة التى يتناولها علم نفس الشهادات [هكذا] بعدم يقين متكرر، إنما هى السوابق المباشرة تمامًا. ويمكن أن يقارن حدث كبير بانفجار. ويمكن التساؤل: فى أى شروط، على وجه الدقة، حدثت آخر صدمة للجزيئيات الضرورية لانطلاق الغاز؟ لا مناص، فى الغالب، أن يكون علينا أن نقر بعدم معرفتنا. هذا أمر مؤسف بدون شك (أليس الكيميائيون فى وضع أفضل منا دائمًا؟»). لكن هذا لا يمنع قط ألا يبقى تكوين الخليط الانفجارى قابلًا للتحليل. إن ثورة ١٨٤٨ ـ هذه الحركة المصممة بوضوح والتى اعتقد بعض المؤرخين، من خلال ضلال غريب، [بإمكانهم] أن يصنعوا منها نمطا للحدث المجانى ـ مهدت لها منذ زمن طويل عوامل كثيرة ومتنوعة وفعالة للغاية أدركها توكفيل منذ البداية. هل كان إطلاق النار فى شارع الكبوشيين شيئًا آخر غير الشرارة الصغيرة النهائية؟

لهذا السبب، سنرى كيف أن هذه الأسباب القريبة لا تهرب غالبًا فحسب، من ملاحظة مسؤولينا، وبالتالى منا. وفى داخلها يوجد أيضًا ذلك الجانب المتميز لما هو غير متوقع ولـ «الصدفة» فى التاريخ. إن بإمكاننا أن نعزى أنفسنا، بدون مشقة كبيرة، بأن مساوئ الشهادات تختفى بصورة عادية أمام أدواتنا الأكثر إتقانًا. وحتى عندما تكون معروفة بشكل أفضل، فإن لقاءها مع السلاسل السببية الكبرى للتطور كانت تمثل بقايا لأعراض لن يتمكن علمنا أبدًا من حذفها [وليس له الحق فى الادعاء بحذفها]. أما فيما يتعلق بالركائز الحميمة للمسارات الإنسانية وتغير العقليات أو الحساسيات والتقنيات والبنية الاجتماعية أو الاقتصادية، فإن الشهود الذين نسائلهم فى هذا الشأن قلما كانوا موضوعات لهنات الإدراك الوقتى. [وعبر اتفاق موفق أدركه فولتير] فإن ما هو أكثر عمقًا فى التاريخ يمكن أن يكون أيضًا ما هو أكثر تأكيدًا فى هذا التاريخ.

كذلك ليست ملكة الملاحظة، المتنوعة للغاية من فرد إلى فرد، واقعة اجتماعية ثابتة. بعض الفترات أكثر من غيرها نجدها محرومة منها. وعلى سبيل المثال، إذا كان تقدير العدد، يظل

ضعيفًا اليوم لدى أغلب البشر، فإنه لم يعد أيضا سيئًا بصورة عالمية إلا بين كتاب حوليات العصور الوسطى، فإدراكنا مثله مثل حضارتنا كلاهما مطبوع بالرياضيات. ومع ذلك، إذا كانت أخطاء الشهادات لم تكن محددة فى التحليل الأخير إلا عبر ضعف الحواس أو ضعف الانتباه، فإن المؤرخ قد لا يكون أمامه، بالإجمال إلا التخلى عن دراستها لصالح عالم النفس. لكن، من الجانب الآخر فإن هذه الحوادث الذهنية، هى من طبيعة مشتركة بقدر كاف، والكثير من بينها يعود إلى الأسباب ذات المغزى بصورة مختلفة عن مناخ اجتماعى خاص. ولهذا السبب فإنها بدورها تأخذ فى الغالب، [كما الكذب] قيمة وثائقية.

فى شهر سبتمبر ١٩١٧، كانت فرقة المشاة التى أنتمى إليها تحتل مواقع [على طريق دمشق] فى شمال القرية الصغيرة برين (Breisne). وبعملية مساعدة أصبح لدينا سجين. كان من قوات الاحتياطى، وكانت مهنته تاجر، ومن مدينة بريم (Brime) على الـ الوسير (Weser). وبعدها بقليل وصلتنا حكاية غريبة من الخطوط الخلفية. عن «الجاسوس الألمانى» كما كان يقول تقريبًا الرفاق العارفون بالأمر، «أى أعجوبة! لقد انتزعنا أحد مواقعهم الصغيرة، فى قلب فرنسا. ما الذى يدهش المرء فى هذا الأمر؟ تاجر مقيم، أثناء فترة السلام، على بعد عدة كيلومترات من هنا: فى برين». الحديث المتهافت كان واضحًا. فلنحذر، مع ذلك، فى أن نقدم تقريرًا مبسطًا جدًّا عن ذلك.

هل سيشير المرء، على وجه التحديد، إلى خطأ فى حاسة السمع؟ سيكون الأمر، فى كل الأحوال، نوعًا من التعبير غير دقيق بما فيه الكفاية. لأنه، أفضل من سوء السمع، لقد كان الاسم الحقيقى قد فهم بصورة سيئة بدون شك: لأنه بشكل عام غير معروف فلم يشد الانتباه، ومن خلال ميل طبيعى للعقل كان هناك اعتقاد بالإمساك باسم مألوف مكانه. لكن هناك اعتقاد بما هو أكثر: فى هذا العمل الأول من التفسير كان هناك تفسيرًا ثانيًا أيضًا وغير مشعور به متضمن فى هذا الشأن من قبل. ذلك أنه فى الغالب ما تكون الصورة مطابقة للحقيقة، فهناك حيل ألمانية صارت لها شعبية عبر روايات عديدة[1]. وكانت تداعب[2]

---

(١)]لم تكن فقط جدًّا[.

(٢)]أكثر[.

من حيث تاريخها، وبعدها أخذ المحررون المتتالون هذه الرواية القديمة فى التخلص من هذه الملامح التى أصابهم خيالها المفرط بالصدمة. وهناك طرق مختلفة للتقليد، وتتنوع وفقًا للفرد، وأحيانًا وفقًا للموضات المشتركة لجيل بعينه، ومثل أى موقف عقلى آخر، لن يتم التسليم بها تحت ذريعة أنها قد تبدو لنا «طبيعية»].

[لحسن الحظ] يقع السارقون، فى الغالب، بسبب أخطائهم. عندما لا يفهمون نموذجهم، فإن تناقضاتهم تكشف عن تزويرهم. هل كانوا يسعون إلى إخفاء ما استعاروه؟ إن بلاهة خدعهم تجعلهم يسقطون. وقد عرفت طالبًا فى الليسية، أثناء كتابة موضوع إنشاء، كانت عينه مثبتة على واجب زميله وكان ينقل بعناية العبارات بالمقلوب، ومع كثير من روح المتابعة، غير المسند إليه إلى مسند، والمبنى للمعلوم إلى مبنى المجهول. ولم ينجح إلا فى تقديم نموذج ممتاز للنقد التاريخى إلى أستاذه.

وعندما نكشف عملية تقليد، فنحن هنا بحسب اعتقادنا أمام قضية اثنين أو عدة شهود لم يعد يبقى منهم سوى شاهد واحد. وقد أعطى اثنان من معاصرى ماربو، وهما الكونت سيجور والجنرال بيليه، رواية مشابهة لروايته عن هذا العبور المزعوم للدانوب. لكن سيجور جاء بعد بيليه، وقرأه، ولم يفعل سوى أن نسخ عمله. أما فيما يتعلق بالجنرال بيليه فقد كتب ما كتبه قبل ماربو، وكان صديقه واستمع إليه بدون أدنى شك وهو يتفاخر بانتصاراته الوهمية، لأن المتبجح الذى لا يكل كان يستعد عن قصد، بخداع المألوفين له، لخلق أسطورة لدى الأجيال القادمة. يظل ماربو إذن هو سلطتنا الوحيدة. وعندما استنسخ تيت ـ ليف عمل بوليب، حتى لو كان ذلك عبر تزيينه، فإن بوليب هو سلطتنا الوحيدة. وعندما إدعى اينهارد، أنه يرسم لنا شارلمان، فقد أزال العلامات عن بورتريه أوجست الذى أعده سيتون، وهكذا لم يعد هناك، بالمعنى الدقيق، شهود على الإطلاق.

ويحدث [فى النهاية] أن هناك، خلف ما يفترض أنه شاهد، يقف محرض وراء التزوير، ولا يريد قط أن يفصح عن اسمه. فعندما درس روبيرليا محاكمة جماعة فرسان المعبد لاحظ أنه عندما يكون هناك متهمون ينتمون لبيتين مختلفتين ويستجوبهما المحقق ذاته نراهم يعترفون، بدون اختلافات، بالجرائم ذاتها وبالتجديفات ذاتها. لكن عندما يكون المتهمون

منفصلين، فى لحظات زمنية مختلفة، أن يكررا الحركات ذاتها تمامًا. وكشهادة على الوقائع العسكرية التى تظاهر برسم ملامحها، فإن واحدة من الصورتين على الأقل - إن لم يكن الإثنتين - زائفة تمامًا.

هكذا يتأرجح النقد بين هذين التطرفين: التشابه الذى يبرر، وذلك الذى ينزع المصداقية. إذ أن مصادفة اللقاءات لها حدودها كما أن الاتفاق الاجتماعى من شبكة ما، إذا أخذنا فى اعتبارنا كل شىء، واهية بقدر كاف. بتعبيرات أخرى، نحن نرى فى الكون والمجتمع توحيدًا كافيًا بحيث يستبعد احتمالية وجود فروقات مميزة كثيرًا. لكن هذا التوحيد، كما نصوره لأنفسنا، يمتلك خصائص عامة كثيرًا. فهو يفترض - فى ضوء تفكيرنا - أنه بشكل ما، عندما نتغلغل إلى الإمام فى الواقع، فإنه يشمل أعدادًا من التجميعات الممكنة، والتى تقترب كثيرًا من اللامتناهى لكى يكون تكراراها العفوى غير متصور: وهنا لابد له من فعل إرادى من التقليد. بحيث يستند نقد الشهادات فى نهاية المطاف على ميتافيزيقا فطرية للمشابه والمخالف، وللواحد والمتعدد.

وعندما تفرض فرضية النسخ نفسها، تبقى مهمة تحديد اتجاهات التأثير؛ ففى كل ثنائى نتساءل، هل اغترفت الوثيقتان من مصدر مشترك؟ وإذا افترضنا أن أحداهما، على العكس، كانت أصلية هل يعترف لها بهذا اللقب! إن الإجابة ستقدم أحيانًا من قبل معايير خارجية: من قبيل التواريخ النسبية إذا كان من الممكن تحديدها. أما وعند غياب هذه المساعدة فإن التحليل النفسى سيستأنف صلاحياته بمساهمة من الخصائص الداخلية للموضوع أو النص.

[من البديهى أنه لا يتضمن قواعد آلية. فهل ينبغى، على سبيل المثال، أن نطرح من حيث المبدأ، كما يفعل بعض المتبحرين علميًا، فيما يبدو، أن المعدلين (Les remanieurs)[1] يعددون دائمًا الاختراعات الجديدة، بشكل يجعل للنص الأكثر وضوحًا والأقل استحالة فرصة أن يكون الأكثر قدمًا؟ فى بعض الأحيان يكون هذا الأمر حقيقيا. ومن تدوين إلى تدوين يرى المرء أرقام العدو التى تسقط تحت ضربات ملك أشورى تتضخم بصورة غير طبيعية. لكن يحدث أيضا أن تتمرد البديهة. إن «العواطف» الأكثر روعة لـ«سان جورج» هى الأولى

(١) كلمة مستحدثة.

مباشرة تلك الحساسية الرومانسية للجماهير. واستبدال برين بريم كان يتوافق كثيرًا مع هذا الوسواس حتى لا يفرض نفسه، بشكل ما، بصورة عفوية[1].

[والحال] أن هذه هى حالة عدد كبير من تحريفات الشهادات. فالخطأ، دائمًا تقريبًا، موجه مقدمًا. خاصةً، أنه ينتشر، ولا يأخذ شكله إلا بشرط التوافق مع الانحيازات السابقة للرأى العام، ويصير حينئذ [مثل] المرآة التى يتأمل فيها الوعى الجماعى ملامحه الخاصة. إن كثيرًا من المنازل البلجيكية تضع فى واجهاتها فتحات ضيقة، هدفها التسهيل على العمال نصب السقالات، وفى هذه الحيل البريئة للبنائين، لم يخطر ببال [العساكر] الألمان قط عام ١٩١٤ أن يروا فيها كذلك قتلة، مدربين على القنص، إذا لم يكن خيالهم مليئًا بالهلوسات منذ زمن بعيد عبر الخوف من حرب رجال العصابات. والسحب لم تتغير قط شكلها منذ العصر الوسيط. نحن لم نعد نرى، مع ذلك، لا صليب[2] أو سيوف معجزة. ونجم الكوميت ذو الذنب الذى كان يلاحظه أمبرواز باريه الكبير (Ambroise Pare) ليس مختلفا فى شىء فيما يبدو عن تلك التى تجوب أحيانًا سمواتنا. ومع ذلك كان قد اعتقد أنه أكتشف فيه مجموعة من الأسلحة الغريبة. لقد كان الانقياد للحكم الكونى المسبق قد انتصر على الدقة المعتادة لنظرته وشهادته [مثل أخريات كثيرة] لا تستعلم عما تراه فى الواقع، وإنما على ما كان المرء فى زمنه يعتقد أنه من الطبيعى أن يراه.

ومع ذلك، حتى يصير خطأ شاهد، خطأ كثير من الناس كذلك، وحتى تتحول ملاحظة سيئة إلى إشاعة كاذبة، لابد أيضًا أن تكون حالة المجتمع مشجعة لهذا الانتشار. بالتأكيد، ليست كل الأنماط الاجتماعية، وبينها اختلافات كبيرة مشجعة. وفى هذا الشأن، فإن المتاعب غير العادية للحياة الجماعية التى عاصرتها أجيالنا السابقة تشكل خبرات كثيرة مثيرة للإعجاب. أما تلك التى نعايشها فى اللحظة الحاضرة، والحق يقال، فهى قريبة جدًا منا كى يحتمل الأمر تحليلًا دقيقًا لها هى الأخرى. بينما تسمح حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ بمسافة كافية.

(١) قارن هذه الفقرة مع فقرة أخرى مماثلة فى كتاب Mélanges historques ص ٥٣ (مقالة مشار إليها فى الملاحظة ص ١٠١ من الطبعة الفرنسية).

(٢)]بها[.

يعرف كل منا كم كانت هذه السنوات الأربع مليئة بالأخبار الزائفة، ولا سيما لدى المحاربين، وإن كان تكوينها كما يبدو هو الجدير أكثر بدراستها داخل مجتمع الخنادق الخاص جدًّا.

وكان دور الدعاية والرقابة - كل على طريقته - كبيرًا جدًّا. لكن على العكس[1] تمامًا مما كان ينتظره[2] منها مؤسسوا هذه المؤسسات. وهو ما أكد عليه بقوة أحد الكتاب الساخرين قائلًا: «الرأى الذى كان له الغلبة فى الخنادق هو أن كل شيء يمكن أن يكون حقيقيًا إلا ذلك الذى يأتيهم مطبوعًا». لم يكن أحد يعتقد فيما تنشره الصحف، لأنها فضلًا عن أنها لا تأتى بانتظام، فقد كانوا ينظرون لها على أنها مراقبة بشكل واضح. ومن هنا كان الانبعاث المجيد للتراث الشفاهى، وهو بمثابة الأم القديمة للملاحم والأساطير. وبحركة فظة لم يجرؤ على الحلم بها أكثر المجربين إقدامًا، أعادت الحكومات بإلغائها القرون الماضية، عسكرى الجبهة إلى وسائل إعلام، وهى حالة لروح تعود إلى العصور القديمة، قبل عصر الصحافة وقبل نشرة الأخبار وقبل الكتاب.

لا تولد الإشاعات على خط النار بشكل طبيعى. فالمجموعات الصغيرة كانت معزولة بشكل كبير عن بعضها البعض. ولم يكن للعسكرى الحق فى التنقل أبدًا بدون أوامر، ولم يكن ليفعل ذلك إلا بتعريض حياته للخطر فى الغالب. وكان الذين يتنقلون فى لحظات محددة يقومون بأعمال متناوبة مثل: ضباط الاتصال[3]، عمال التليفونات الذين يصلحون خطوط الاتصالات، وكذلك مراقبوا سلاح المدفعية. هذه الشخصيات المعتبرة كانت تصادق قليلًا العسكرى البسيط. لكن كانت هناك اتصالات دورية[4] أكثر أهمية بكثير. وكانت الساحة الرئيسية لهذا العالم الصغير من المخابئ ونقاط المراقبة تتمثل فى المطابخ. هنا حيث يأتى مرة أو مرتين فى اليوم رجال الإمداد والتموين ويثرثرون فيما بينهم مع الطباخين، وهؤلاء كانوا يعرفون الكثير لأنهم يقعون فى نقطة تقاطع كل الوحدات، وكانوا

---

(١)]فضلاً عن ذلك[.
(٢)]كانت لدى الفرصة للتأكيد أعلاه على هذا الوباء من التشكك فيما هو مكتوب[.
(٣)]من كل نوع[.
(٤)]أيضًا[.

اجتماعية. وبعد أن تأكدت، بدون أدنى شك، فى قيمتها العامة عبر خبرة راسخة للإنسانية، عندها تمتزج مفاهيم التنافذ الجماعى، وضغط العدد الأكبر، والتقليدات الظاهرة التى يرتكز عليها، مع مفهوم الحضارة ذاته.

ومع ذلك لا ينبغى أن يكون التشابه جد قوى، إذ سيتوقف آنذاك عن أن يكون فى صالح الشهادة بل قد يفضى، على العكس، إلى تكذيبها.

يعرف أى شخص شارك فى معركة واترلو أن نابليون هزم فيها. والشاهد الأصلى، والذى قد ينفى الهزيمة سنتعامل معه على أنه شاهد زائف. ومن جهة أخرى، أن يكون نابليون قد هزم فى معركة واترلو، فنحن نوافق على أنه قد لا يوجد، فى اللغة الفرنسية كثيرًا من الطرق المختلفة للتعبير عن هذه الواقعة، لو أن المرء اقتصر قليلًا على هذه الملاحظة البسيطة والفظة. لكن عندما يصف المعركة اثنان من الشهود، أو ما يفترض أنهم كذلك، هل يصفونها باللغة ذاتها، ومن زاوية أخرى لو أن ذلك كان نتيجة تنوع ما لأساليب التعبير فهل يصفونها على وجه الدقة بالتفاصيل ذاتها؟ إن المرء سيخلص، بدون تردد، إلى أن أحدهما ينسخ الآخر، أو أنهما ينسخان نموذجًا مشتركًا. ويرفض عقلنا، فى الواقع، قبول أن اثنين من الملاحظين، فى مواقع مختلفة فى المكان بالضرورة ومزودين بملكات انتباه غير متساوية، هل يمكن لهما أن يسجلا لحظة بلحظة تلك الوقائع ذاتها: ومن بين الكلمات العديدة للغة الفرنسية، هل نجد كاتبين، يعملان بصورة مستقلة الواحد عن الآخر، يختاران المصطلحات ذاتها، والمجمعة بصورة متشابهة لرواية الأشياء ذاتها، وكانت كل من الروايتين تتناول الواقع بصورة مباشرة، فلابد إذن أن يكون أحدهما يكذب.

إننا إذا نظرنا، كذلك، إلى أثرين قديمين منحوتين من الحجر لوصف مشهدين حربيين. ويتعلقان بمعارك مختلفة. ومع ذلك يمثلان المعارك تحت ملامح متقاربة تقريبًا. سيقول الأركيولوج «واحد من النحاتين سرق الآخر، إلا إذا كان كل منهما يعيد رسم المشهد من خلال ورق شفاف لأصل واحد». لا يهم فقط أن يفصل بين المعارك مسافة زمنية قصيرة، وأن المعارك كانت تدور ربما بين خصمين من هذه الشعوب ذاتها - مصريين ضد حيثيين. نحن لا نعترض على فكرة، أنه فى التنوع الشاسع للمواقف الإنسانية، يمكن لعملين

فوق ذلك، لديهم الامتياز النادر فى أنهم يمكنهم تبادل بضعة كلمات يوميًا مع سائقى قطار الفيلق، وهم رجال محظوظين يقيمون بجوار رئاسة الأركان[1]. وهكذا، وفى لحظة، تنشأ علاقات هشة بين أوساط مختلفة بصورة متفردة. ثم يقوم هؤلاء عبر الدروب والمنحدرات بنقل أوانيهم محملة بالإمدادات ومعهم كذلك المعلومات الصحيحة أو الزائفة، والمشوهة دائمًا إلى حد ما، وهى فى كل الأحوال، مهيأة هناك نحو صياغة جديدة. إنها منطقة تكوين الأساطير[2].

والحال أن التاريخ قد عرف أكثر من مجتمع يتحرك، بالإجمال، من خلال شروط مماثلة، وإن لم يخل من فارق وذلك بدلًا من أن تكون نتيجة عبور أزمة استثنائية تمامًا، فقد كانت تمثل المسار الطبيعى للحياة. وهنا أيضًا، كان النقل الشفاهى هو الوحيد الفعال تقريبًا. وهنا أيضًا، تجرى الاتصالات بصورة حصرية تقريبًا بين عناصر متباعدة عبر وسطاء[3] متخصصين أو فى نقاط اتصال محددة. لقد احتل باعة متجولون وشعراء منشدون وحجاج ومتسولون مكان الشعب الصغير التائه[4] فى الممرات. وكانت اللقاءات المنتظمة تحدث فى الأسواق أو بمناسبة الأعياد الدينية. وكان الأمر على هذا النحو أثناء فترة بدايات العصر الوسيط. ومن خلال تساؤلات كانت تجرى مع المارة كان إخباريو الرهبان يقومون بعملهم بصورة تشبه كثيرًا دفاتر اليوميات التى كان يمكن أن يحققوها إذا كان قد توفر لهم الميل ذاته الذى كان للعريف العسكرى عادة. وكانت الأخبار الزائفة دائمًا بمثابة الطبق الرئيسى بامتياز لكل هذه الجماعات. ومن ثم أصبحت المقارنة بين الروايات المختلفة أكثر يسرًا نظرًا للعلاقات المتكررة بين أفراد هذه الجماعات. وكانت هذه الروايات تستدعى الحس النقدى. وعلى النقيض من ذلك، كان البعض يعتقد بقوة بالراوى الذى يحمل بطرق مختلفة عبر مسافات طويلة، إشاعات الأراضى البعيدة[5].

---

(١)]وحتى أحيانًا قرى لا زالت مسكونة[.

(٢)]فلنضف، بصورة طبيعية، أدوات الاتصال الأكثر بعدًا، والمتمثلة فى المسموح لهم بإجازات بعد عودتهن.، وأحيانًا ما يجلبونه يأتى من أقاليم مدنية، والذى كان بمثابة حشو دماغ. كان هناك تشكك كبير[.

(٣)]بشكل ما[.

(٤)]ومتناوبين[.

(٥)]لم يكن ينبغى، مع ذلك ، دفع التقارب كثيرًا. فقد كانت الحرب، من نواح عديدة، تجربة مذهلة فى التراجع.=

ويتقرر تحليل سيكولوجى لدى الشهود، واحد بعد آخر، لتقدير الأسباب المفترضة للصدق والكذب والخطأ. وقد إتخذ، فى هذه الحالة، هذا التقدير طابع الدليل المطلق على وجه التقريب. ولم يكن ليفشل فى إظهار درجة من عدم اليقين فى ظل ظروف أخرى. وعندما تتأسس استنتاجات على جرعات هشة، من المحتمل كثيرًا، إلى المحتمل على وجه الدقة فإن هذا يعنى تدهورًا كبيرًا.

[لكن هنا، الآن، أمثلة من نمط آخر] مثل ميثاق يقال إنه يعود إلى القرن الثالث عشر، وهو مكتوب على ورق، بينما كل الوثائق الأصلية لهذه الفترة، التى عثر عليها حتى هذه اللحظة، مكتوبة على رق الغزال، وكان شكل الحروف يظهر مختلفًا جدًا عن الرسم الذى يلاحظه المرء على وثائق أخرى للفترة ذاتها، واللغة بكلماتها الغزيرة، وأساليبها كانت غريبة عن استخدامها المجمع عليه. أو أن حجم الآلة المزعوم أنها تعود إلى فترة العصر الحجرى القديم، تكشف عن طرق صنع مستخدمة فحسب، فى حدود علمنا، فى زمن أكثر قربًا منا اليوم. هنا سنصل إلى استنتاج بعينه من أن الوثيقة كانت زائفة وكذلك الآلة، لكن الأسباب كانت من طبيعة مختلفة.

والفكرة التى تقود البرهان، هذه المرة، هى أنه فى الجيل ذاته، وفى المجتمع ذاته، يسود نوع من تشابه العادات والتقنيات القوية جدًا إلى درجة لا تسمح لأى فرد بالابتعاد بصورة محسوسة عن الممارسة العامة. ونحن نأخذ أمرًا على أنه صادق عندما يكون فرنسى، على سبيل المثال، من عصر لويس السابع يكتب حروفه بشكل مماثل تقريبًا لمعاصريه، وأنه كان يعبر بالمصطلحات[1] ذاتها الشائعة فى هذا العصر تقريبًا، وأنه يستخدم المواد ذاتها، وبالمثل إذا ما كان هناك عامل من عهد القبائل المجدلية يستخدم منشارًا آليًا لصنع رؤس السهام، فإن معاصريه سوف يستخدمونه مثلما فعل هو تمامًا. والبديهى هنا، هو بالإجمال، ذو طبيعة

---

(١) ربما ينبغى أن نضع هنا ملاحظة مارك بلوخ التالية: «سمعت، فى فترة شبابى، متبحرًا شهيرًا فى العلم وكان مدير مدرسة الوثائق يقول لنا بافتخار واضح: «يمكننى أن أضع تاريخًا لمخطوط بدون أن أخطئ بما يقرب من عشرين عام». لكنه لم ينس سوى شىء، هو أن كثيرًا من الكتاب كانوا يعشبون أكثر من أربعين عامًا، وإذا كانت الكتابات أحيانًا تتعدل مع تقدم العمر، فإنه نادرًا ما تتكيف مع الكتابات الجديدة السائدة. وكان ينبغى أن يرى فى هذا الشأن، حوالى عام ١٢٠٠، كتبة تجاوزوا الستينيات كانوا لا يزالون يكتبون كما تعلموا الكتابة حوالى العام ١١٥٠. فى الواقع يتأخر تاريخ الكتابة، بشكل غريب، عن تاريخ الكلام.»

٣- دراسة فى منطق المنهج التاريخى[1]

سيظل دائمًا نقد الشهادات، الذى يعمل على الوقائع النفسية، فنًا دقيقًا. وهو فن لا توجد له وصفات قط. بيد أنه فن عقلانى أيضًا، يرتكز على ممارسة منهجية لبعض العمليات العقلية الكبرى. وفى كلمات هو فن له ديالكتيكه الخاص والذى من الملائم السعى نحو اكتشافه.

فلنفترض أن شيئًا واحدًا فقط بقى من حضارة اختفت، إلا أنه بالإضافة إلى ذلك فإن شروط هذا الاكتشاف هى إقامة علاقة حتى مع الآثار الغريبة على الإنسان، مثل الترسبات الجيولوجية (لأن، فى هذا البحث حديث عن علاقات، يمكن أن يكون للطبيعة نصيبها أيضًا). وسيكون من المستحيل تمامًا وضع تاريخ لهذا الأثر الوحيد، ولا إبداء الرأى حول أصالته. ولا يمكن للمرء أبدًا أن يحدد تاريخًا لشىء لايتحكم فيه، وبالإجمال لا يمكن للمرء أبدًا أن يفسر وثيقة إلا بإدماجها فى سلسلة زمنية أو مجموعة متزامنة. وبالتقريب بين الوثائق الميروفنجية فيما بينها تارة، ومع نصوص أخرى لفترات أخرى تارة أخرى، أستطاع دوم مابيون أن يؤسس علم الوثائق، وبالمثل فإنه من خلال مقابلة الروايات الإيفانجيلكية نشأ تأويل النصوص الدينية. وفى أساس كل نقد تقريبًا يوجد عمل مقارن. غير أن نتائج هذه المقارنة ليست آلية فى شىء. وتنتهى بالضرورة إلى الكشف عن تشابهات تارة واختلافات تارة أخرى. وأنه، وفقا للحالات ـ فإن اتفاق شهادة مع شهادات مجاورة يمكن أن يفرض استنتاجات معاكسة تمامًا.

=لكنه لم يكن تراجعًا كاملًا أبدًا، ولم يمسح بجرة، بصمة قرون عديدة من التطور العقلى. إلا أن تصديق الأخبار الكاذبة كان كبيرًا لدى جنود الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ - ١٩١٨. وكان ذلك فيما يبدو، فى مدة قصيرة للغاية. ولكنه كان، قبل أى شىء، متركزًا، فيما هو شأن طبيعى دائمًا، على الحوادث التى تلمس مصيره الراهن ـ مثل تغيير موقعه، أو هجوم وشيك، وتبديل ـ ولم يكن يذهب بعيدًا فى هذا الشأن، وكانت رؤيته للعالم أقل اقتصارًا أو أقل فجوات من تلك المشتركة بين الشعب بالعصر الوسيط. وكما أوضحنا من قبل، فالمؤرخ لا يدرس الحاضر على أمل أن يكتشف فيه إعادة إنتاج الماضى على وجه الدقة. بل يبحث فيه ببساطة الوسائل لفهم أفضل والشعور به بصورة أفضل. وهو ما تقدمه لنا الأخبار الزائفة بالحرب، إذا لم أسرف فى الإشارة إلى نموذج واضح[.

(١) بدءًا من هذا العنوان وحتى نهاية الكتاب، تشير الملاحظات فى أسفل الصفحة إلى التعديلات المضافة على نسخة الكتاب الوحيدة المرقونة بين الصياغة النهائية، التى تشمل بعض الصفحات المدرجة بخط اليد، وصفحات مرقونة، شاملة تصحيحات بخط اليد ولم يكن فى النص المرقم أى تعديلات بخط اليد.

ينبغى النظر أولًا إلى الحالة الأولية للرواية. فى مذكراته التى خلبت ألباب قلوب الكثيرين من الشاب روى ماربو، مع كثير من تفاصيل قصة بارعة تلك التى أعطى لنفسه من خلالها دور البطل: إذا صدقناه، فإنه قد عبر فى ليلة ٧ و٨ مايو عام ١٨٠٩، فى قارب صغير للأساطيل المهزومة فى الدانوب، وكان النهر آنذاك فى عز الفيضان، وذلك من أجل أن يختطف عدة مساجين نمساويين من الضفة الأخرى. كيف يمكن أن نتحقق من هذه الطرفة؟ إن علينا استدعاء مساعدة شهادات أخرى. فلدينا دفتر الأوامر، ويوميات الطريق وتقارير الأسلحة الحاضرة: وكلها تؤكد أنه أثناء هذه الليلة الشهيرة كان الفيلق النمساوى الذى ادعى ماربو أنه وجد مخيماته على الضفة اليسرى لا يزال يحتل الضفة المعاكسة، كما يستخلص من «مراسلات» نابليون أنه فى الثامن من مايو لم يكن ارتفاع منسوب المياه قد بدأ فعلًا. وأخيرًا، تم العثور على طلب ترقية بتاريخ ٣٠ يونية ١٨٠٩، من قبل ماربو ذاته، ومن بين الانجازات التى يشير إليها، لم يذكر أى كلمة للانتصار المزعوم الذى تحدث عنه الشهر السابق. فنحن من جهة، أمامنا هذه المذكرات، ومن جهة أخرى، فإن مجموعة من النصوص تكذبها. وهنا من الملائم ترجيح واحدًا من الشهادات المتعارضة. وأى رأى يمكن أن يكون الأكثر احتمالًا: أن يكون فى اللحظة ذاتها، رئاسة الأركان والإمبراطور نفسه على خطأ (إلا إذا كانوا، الله وحده يعرف لماذا، قد غيروا عن قصد حقيقة الأمر) أو أن ماربو فى عام ١٨٠٩، وكان لا يعرف كيف يتقدم، فكان أن ادعى ما ادعاه، أو أنه فيما بعد وقد أصبح طاعنًا فى السن فإن تبجحاته ـ وهو أمر شائع فى هذه الفترة ـ هل قدمت ضربة جديدة للحقيقة؟ لا أحد، بالقطع سيتردد فى القول. إنها المذكرات قد كذبت مرة أخرى.

هنا، إذن، قضى عدم الاتفاق على واحدة من الشهادات المتعارضة، وكان لابد أن تقع واحدة منها. وهذا ما تفرضه واحدة من أكثر المسلمات المنطقية عالمية، أى أن واقعة لا يمكن أن تكون وألا تكون فى الوقت نفسه، أى مبدأ التناقض المرفوع بشدة. ويحدث، عبر العالم، أن بعض المتبحرين فى العلم، والذين يسعون بنفاد صبر إلى اكتشاف حل وسط بين العبارات المتناقضة: أى تقليد طفل كان يوجه له سؤال عن المربع «٢» وكان أحد محاوريه يقول له «٤» والآخر يقول له «٨» فاعتقد أن الإجابة الصائبة هى «٦».

يتبقى لدينا حينئذ، القيام باختيار للشهادات المرفوضة وتلك التى ينبغى أن تبقى.

ومرة أخرى، فلنحذر، مع ذلك، من التسليم مقدمًا بأن هناك بين علوم الطبيعة وعلوم الإنسان، مماثلة جيومترية. ومن المنظر الذى تقدمه نافذة بيتى يختار كل عالم موضوعه الخاص، دون أن يهتم كثيرًا بمجمل المشهد. ويقوم الفيزيائى بتفسير زرقة السماء، والكيميائى بتفسير ماء الجداول، وعالم النباتات بتفسير الأعشاب. أما إعادة تكوين المشهد، كما أراه وكما يثير مخيلتى، فيترك للفن، إذا رغب الرسام أو الشاعر فى الاضطلاع بذلك. فالمشهد، كوحدة، يوجد فقط فى وعيى. إن خصوصية المنهج العلمى، كما يتم ممارسته وتبريره من خلال النجاح فى فروع التعلم المختلفة، تكمن فى أنه يترك عن قصد المتأمل حتى لا تعد تعرف إلا الموضوعات المتأملة. وتبدو العلاقات التى ينسجها عقلنا بين الأشياء، عشوائية أمام العلوم الطبيعية، ولذا يقوم العلماء بتفكيكها، لإعادة تشكيل التنوع الذى يبدو لهم أكثر أصالة. ومع ذلك يطرح العالم العضوى على محلليه مشاكل أكثر دقة. فالبيولوجى يمكن له، لدواعى إجرائية، دراسة التنفس على حدة وكذلك الهضم والوظائف المحركة، ولا يجهل أنه فوق كل هذا هناك الفرد الذى ينبغى أن يضعه فى حسبانه. غير أن صعوبات التاريخ هى أيضًا من طبيعة مختلفة. لأن موضوعه بالتحديد هو وعى البشر فى نهاية المطاف. فالعلاقات التى يعقدها هذا الوعى، والتأثيرات بل والاختلاطات التى هى أرضيته تشكل، فى نظره، الواقع ذاته.

والحال أن الإنسان الدينى والإنسان الاقتصادى والإنسان السياسى، وكل هذه السلسلة من البشر المنتهية بـ us، والتى يمكن للبعض أن يجد لذة فى توسيع قائمتها، لا يمكن أن نأخذها على أنها شىء آخر غير ما هى عليه فى الحقيقة، أى أوهام شائعة، وبشرط ألا تصير مربكة، والكائن الوحيد من لحم وعظم هو الإنسان فقط الذى يجمع كل هذا.

بالتأكيد، تمتلك عقولنا تقسيمات داخلية، يرى البعض منا أن له أهلية خاصة فى طرحها. وكان جوستاف لينوتر يندهش دوما من وجود كثير من الآباء الطيبين بين الإرهابيين. وحتى إذا كان أجدادنا من الثوار كانوا من الشاربين الأصلاء للدماء، والذين كان رسمهم على هذا النحو يدغدغ مشاعر جمهور الطبقة الوسطى، فإن هذه الدهشة، مع ذلك، لم تستمر إلا فى الكشف عن سيكولوجيا محدودة إلى حد ما. وكم من البشر يمارسون، على ثلاثة أو أربعة أصعدة مختلفة، حيوات عديدة كانوا يرغبونها متمايزة وتوصلوا أحيانًا إلى الإبقاء عليها!.

نشك، على سبيل المثال، فى أن مؤلفًا، لم ينسخ رواية أجنبية، يمكنه أن يوجد فى موقع تكرار، عفويًا، لكثير من الأحداث والكلمات، وأن تكون الصدفة وحدها، أو لا أدرى أى عناية إلهية مسبقة تكفى لتفسير وجه الشبه البالغ بين بروتوكولات حكماء صهيون وكتيب دعائى صادر عن مجادل غامض ينتمى إلى الإمبراطورية الثانية؟ ووفقًا للصدفة، وقبل أن تكتب هذه الرواية، كان ينبغى أن تظهر فكرة المصادفة متأثرة بعامل الاحتمالية بدرجة قوية للغاية، كثرت أو قلت، وعلى أساس ذلك ستقبل أو سنرفض هذا التشابه اليوم.

تستند رياضيات المصادفة، مع ذلك، على تخيل. ومن بين كل هذه الممكنات تنطلق، فى البداية، من تجرد الشروط: فقضية خاصة تنحاز مقدمًا لهذا الطرف أو ذاك ستكون كجسم غريب فى عملية الحساب. وزهر نرد المُنظِّرين هو مكعب متوازن تمامًا، فإذا وضعنا تحت أحد جوانبه حبة صغيرة من معدن الرصاص، فإن فرص اللاعبين تتوقف عن أن تكون متساوية. غير أن هذه النرود فى نقد الشهادات، كلها تقريبًا، مفخخة لأن عناصر إنسانية جد حساسة تتدخل باستمرار للميل بالميزان نحو احتمالية مفضلة.

الحق يقال، إن علمًا تاريخيًا يشكل استثناء، هو اللسانيات، أو على أية حال أحد فروعه التى تهتم بتأسيس علاقات قرابة بين اللغات. وهذا الفرع المختلف جدًّا، بمداه، وبعملياته النقدية تحديدًا، له ملمح مشترك مع كثير من فروع البحث الأخرى، فى السعى نحو اكتشاف أنساب وروابط بعينها. والحال أن الشروط التى ينبنى من خلالها برهانه، قريبة بصورة استثنائية من الاتفاق الأولى المألوف للمساواة لدى نظرية المصادفة. ويدين بهذا الامتياز إلى الخصوصيات ذاتها لظواهر اللغة.

واقع الأمر، إن العدد اللامتناهى للتغيرات الممكنة بين الأصوات ليس هو ما يؤدى إلى احتمال تكراره على نحو غير متوقع فى لغات متعددة، لكن الأكثر أهمية من ذلك أن المعنى الذى ننسبه لهذه الأصوات هو معنى عشوائى تمامًا. كما أن هناك شيئًا أكثر أهمية هو الآخر: ذلك أننا إذا وضعناها جانبًا بعض الهارمونيات النادرة المقلدة، فإن الدلالات الممنوحة لهذه التجميعات إنما هى دلالات اعتباطية تمامًا. وذلك من قبيل أن تكون التجميعات الصوتية الشديدة الاقتراب مثل tou أو («tu» منطوقة على الطريقة الفرنسية أو اللاتينية)، فإنها تفيد

فى الإشارة إلى ضمير المخاطب [بكل بديهية]، إلا أنه لا يوجد روابط صور تفرضها مقدمًا. وإذا لاحظنا، آنذاك أن لها هذا الدور فى الفرنسية والإيطالية والأسبانية والرومانية فى آن معًا، وإذا لاحظنا، فى الوقت ذاته، بين هذه اللغات حشدًا من المراسلات [من بين أخريات] غير العقلانية أيضًا: فإن التفسير الوحيد المعقول هو أن تكون الفرنسية والإيطالية والأسبانية والرومانية ذات أصل مشترك. ولأن الإمكانات المتنوعة كانت مختلفة بصورة إنسانية، فإن حسابًا مجردًا على وجه التقريب للفرص، كان له القرار فى النهاية.

غير أن هذه البساطة أبعد ما تكون عن الأمور العادية.

كانت هناك وثائق عديدة لحاكم بالقرون الوسطى تعالج موضوعات مختلفة وكانت تعيد الكلمات ذاتها والصيغ ذاتها. وهى إذن كما يؤكد المدافعون عن stilkritik (المهووسون بـ«نقد الأساليب») من أن كاتبًا عدليًا هو ذاته الذى حررها. ونحن نوافق على ذلك، إذا ما كانت المصادفة وحدها تقع فى موضع تساؤل. لكنها لم تكن كذلك قط. فكل مجتمع، بل وكل مجموعة مهنية صغيرة لها عاداتها اللغوية الخاصة بها. ولن يكفى إذن إحصاء نقاط التماثل، إذ كان لابد أيضًا من التمييز بينها، للاستخدام النادر. لقد كانت التعبيرات الاستثنائية وحدها هى تلك التى يمكنها إدانة مؤلف: فلنفترض، مع التسليم، بأن التكرارات كانت كثيرة بما يكفى. إلا أن الخطأ هنا، إنما هو إعطاء ثقل متساوٍ لكل عناصر الخطاب، كما لو أن مُعامل القوة المتنوعة للأولوية الاجتماعية والتى يرتبط بها كل منها، لم تكن هى قطعة الرصاص الصغيرة التى تغير توازن الفرص.

ترتبط كل مدرسة من مدارس التبحر العلمى منذ بداية القرن التاسع عشر بدراسة انتقال النصوص الأدبية. والمبدأ بسيط للغاية: أى ثلاثة مخطوطات للكتاب ذاته: B وC وD. ونلاحظ أن الثلاثة يقدمون الدروس ذاتها، وإن كانت بالطبع محرفة (إنه منهج الأخطاء، الأكثر قدمًا، أى منهج لاشمان Lachmann). أو بشكل أكثر تكرارًا، نكتشف فيها الدروس ذاتها، الجيدة أو السيئة، لكنها مختلفة بالنسبة لأغلب تلك المتعلقة بالمخطوطات الأخرى (وهو الإحصاء الكامل للمتغيرات كما دعا إليه دوم كينتان Dom Quentin). وسنقرر إذا كانوا «متقاربين». وسنفهم، حسب الحالات، أنهم نسخوا بعضهم البعض وفقًا لنظام علينا

بالعائلة؟ البعض أعتقد بذلك أحيانًا: مع أى نتائج مخيبة للآمال، والعجز الذى نحن فيه اليوم أيضًا عن تتبع التطور الحميم للأسرة الفرنسية يدين ذلك بصورة واضحة.

ومع ذلك، هناك فى مفهوم الحالة القانونية، المتميزة عن غيرها، شيء ما جديد. ففى كثير من المجتمعات، على أية حال، يكون تطبيق، وعلى نطاق واسع، إعداد قواعد القانون ذاتها من عمل مجموعة من الناس المتخصصين، إلى حد ما، وفى هذا الدور (والذى يمكن لهم بالطبع أن يمارسوه بالجمع مع وظائف اجتماعية أخرى) تتوفر لهم درجة استقلال كافية، مما يجعلهم يملكون تقاليدهم الخاصة والتى تصل، غالبًا، إلى منطق خاص من البرهان. وبالإجمال، يمكن أن لا يكون لتاريخ القانون وجود منفصل، كما هو الحال مع تاريخ القانونيين: لكن هذا الأمر ليس طريقة سيئة للغاية للوجود بالنسبة لفرع من علم البشر. وبهذا المعنى، يلقى على ظواهر متنوعة جدًا، لكن خاضعة لعمل إنسانى، أضواء غير كاملة بالضرورة، لكنها، فى نطاقها، كاشفة كثيرًا. وتعطى وجهة نظر حول الواقع.

هناك نوع آخر من التقسيم يقدمه العلم الذى تعودنا على تسميته «الجغرافيا البشرية». وهنا، فإن زاوية الرؤية لم تؤخذ من عمل عقلية جماعة، كما هو الحال، دون أن نشك فى ذلك أبدًا، بالنسبة لتاريخ القانون، ولا، كذلك، كما بالنسبة للتاريخ الدينى أو التاريخ الاقتصادى، وإنما تنبع من الطبيعة النوعية لواقع إنسانى: سواء أكانت معتقدات، عواطف، اندفاعات قلب، واهتزازات روح تكون مستلهمة من قوى متعالية على واقع الإنسانية، أو جهود لإرواء وتنظيم الحاجات المادية. وإنما يتركز التحقيق هنا على نمط آخر من العلاقات المشتركة لأكبر عدد من الظواهر الاجتماعية، وتدرس «المركزية الجغرافية»، المجتمعات فى علاقاتها مع محيطها الجغرافى: من خلال تبادل مزدوج، وهذا بديهى، حيث يمارس الإنسان بلا توقف، تأثيره على الأشياء، فى الوقت الذى تمارس فيه هذه تأثيرها على الإنسان. وهنا، إذن، ليس هناك ما هو أكثر أو أقل، من أفق ينبغى أن يكمله آفاق أخرى. وهذا هو حقًا، فى كل نظام بحثى، دور التحليل. والعلم لا يفكك الواقع إلا بغرض ملاحظته بصورة أفضل، بفضل أضواء متقاطعة والتى تتجمع وتتخلل أشعتها باستمرار. ويبدأ الخطر فقط عندما يدعى كل منظور، أنه وحده يرى كل شيء، وعندما تزعم كل مقاطعة من مقاطعات المعرفة لنفسها سيادة قومية.

وأنكم تستخدمون إذن نوعًا من «التجريد». نعم، لكن لماذا هناك خوف من كلمات؟ ولا يوجد علم يمكنه الاستغناء عن التجريد. كما لا يمكنه الاستغناء كذلك عن الخيال. وأنه لأمر ذو مغزى، أن يقال ذلك بشكل عابر، أن نفس العقول، التى تدعى معاقبة الأولى تظهر بشكل عام تجاه الثانية نفس المزاج السيئ. إنها نفس الوضعية المدركة بشكل سيء فى الحالتين. وعلوم الإنسان ليست استثناء فى ذلك. لقد انتقد فرانسو سيميان مؤخرًا، عن حق، هذه «الترهات الإسمية»، التى يراد لها أن تبقى فى «مكانة متفردة». ففى ماذا تكون وظيفة تمثل المادة الخضراء لدى النبات أكثر «واقعية»، بالمعنى المتطرف للواقعية، من الوظيفة الاقتصادية؟ إن اسمًا مجردًا لا يمثل أبدًا إلا عنوانًا فى تصنيف. وكل ما لدى المرء الحق فى طلبه منه، هو أن يجمع الوقائع وفقا لنظام مفيد فى فهمها. إنها فقط التصنيفات العشوائية هى المضرة. وهو أمر على المؤرخ باستمرار أن يختبره مع أقرانه ومراجعته عندما يوجد وأن يقوم بتحجيمه بشكل خاص. وبرغم جهودهم المشتركة لسبر أغوار الواقع، فإنهم يبدأون بالضرورة من مواقع ذات طبيعة مختلفة.

لدينا، على سبيل المثال، ما يطلق عليه «تاريخ القانون». وقد أشاعت هذا الاسم الكتب المدرسية، وهى مثيرة للدهشة فى تحجرها. فلننظر ماذا يعنى هذا الاسم عن قرب. إن قاعدة قانونية هى معيار اجتماعى، وهى إلزامية بشكل صريح، وتفرض العقاب، من خلال سلطة قادرة على فرض احترامها من خلال نظام محدد من الإكراهات والعقوبات. وعمليًا يمكن لمثل هذه القواعد أن تحكم كافة النشاطات: نحن نخضع باستمرار فى سلوكنا اليومى، إلى قواعد أخلاقية، مهنية، مدنية، وغالبًا ما تكون أكثر إلزامًا من قواعد القانون ذاتها. وتتأرجح هذه باستمرار، وحتى تدمج أولًا تدمج فى القانون، فإن هذه القواعد المعترف بها اجتماعيًا لا يتغير بالتأكيد مضمونها. القانون، بالمعنى الدقيق للكلمة، هو الإطار الرسمى للوقائع فى ذاتها، والتى هى أكثر تنوعًا حتى يكون فى إمكانها تقديم، بنجاح، موضوعًا لدراسة وحيدة، ولا تستثنى أى منها. والأسرة، كما أتخيل، سواء أكانت الأسرة الصغيرة المكونة عبر الزواج والتى تعيش اليوم حالة تأرجح دائمة بين الانقباض والانبساط، أو الأسرة الكبيرة النسل بالعصور الوسطى - وهى تجمع مدعوم بشبكة قوية من المشاعر والمصالح - هل تكفى أبدًا، حتى نتغلغل داخلها، أن نعدد الواحد بعد الآخر من مواد أى قانون خاص

أن نحدده، أو أنهم يعودون جميعًا، من خلال تسلسل خاص، إلى نموذج مشترك. ومن المؤكد بصورة واضحة أن لقاءً مدعومًا بهذا الشكل لا يمكن أن يكو مجانيًا. ومع ذلك هناك ملاحظتان، انتبه إليهما المرء مؤخرًا، أجبرتا النقد النصى على التخلى عن كثير من الدقة، شبه الآلية، لاستنتاجاته الأولى.

كان الناسخون يصححون أحيانًا نموذجهم. وبينما كانوا يعملون بصورة مستقلة الواحد عن الآخر، كانت عادات عقلية مشتركة تمهد أمامهم مثل هذه الاستنتاجات فى الغالب الأعم. لقد استخدم تيرنس Terence فى مكان ما كلمة Raptio وهى كلمة نادرة الاستخدام بصورة واضحة. وعندما لم يفهمها اثنان من الكتاب استبدلوها بكلمة Ratio، وهو ما أدى إلى تناقض فى المعنى، لكنها كانت كلمة مألوفة لديهما. هل كانوا فى حاجة، فى هذا الأمر، للتشاور أم للتقليد؟ وفى هذا المقام نحن أمام نوع من الأخطاء الذى يعجز، على صعيد «جينالوجيا» المخطوطات، عن إطلاعنا على شيء. إلا أن هناك ما هو أكثر، فلماذا لم يستخدم الناسخ إلا نموذجًا وحيدًا؟ لم يكن ممنوعًا عليه، فيما كنا نراه ممكنا، أن يقابل بين نسخ متعددة بغرض اختيار الأفضل من بين ما هو مطروح منها أمامه. بالقطع، كانت الحالة استثنائية جدًا فى العصور الوسطى، حيث كانت المكتبات فقيرة جدًا، وعلى النقيض كانت أكثر ارتيادًا وفقًا لكل الظواهر فى العصور القديمة. ترى أى مكان يمكن أن نعنيه بهذه الثمار المحرمة للتقاليد المختلفة على أشجار Jerhté الجميلة، والتى قامت بوضع اللمسات الأولى للطبعات النقدية؟

عندما رأينا، منذ قليل، فى تطابق المنحنيات الإحصائية دليلًا على دقتها، فماذا كنا نفعل سوى تقديم برهان الاحتمالات؟ فتعويض الأخطاء يشكل فصلًا كلاسيكيًا لنظرية المصادفة. وهنا علينا أيضًا أن ننتبه إلى أن الإرادة الإنسانية يمكن أن تربك الموضوع.

نحن نفترض أخطاء المعنى المتنوع. إنه، فى واقع الأمر، يمثل الحالة العادية، بين الوثائق، لدفاتر الحسابات أو لوائح الأسعار. غير أن هناك أيضًا أخطاء ملموسة. ففى فرنسا إبان القرن السابع عشر والثامن عشر نجد أن بعض الضرائب الزراعية المقدرة الدفع بصورة عينية، قد توقفت - مع جريان الزمن - على أن تدفع بطريقة أخرى بغير الصورة نقدية. ومن

أجل التوصل إلى إدراك، لوحات مشابهة تكون قد أعدت سنويًا، وفقًا لأسعار الأسواق من حيث المبدأ: فإنهم كانوا يقولون عن هذه السنة أنه لكل مكيال فرنسى من القمح، على سبيل المثال، يلزم دفع بعض النقود. وكان السادة الإقطاعيون يريدون، بالطبع، تثبيت أسعار أكثر ارتفاعًا مما هو واقعى. وهنا لما كانت السلطة المكلفة بتحديد معيار الضرائب تحت سيطرتهم أو أنها تشاركهم فى المنافع، بالتالى كانت الأرقام مزورة. ترى هل نستخدم اليوم مصادرًا من هذا النوع لمعرفة الأسعار القديمة؟ من ناحية أخرى قد يفضى اتفاق المنحنيات بألا يعكس سوى موقف مسبق أو تقلبات اللوائح المتغيرة للإدارات الريفية الصغيرة. وتنال ملاحظات مماثلة من كثير من الإحصاءات الجمركية، وكذلك حسابات أسعار العقارات التى نلتمسها من أعمال البيع المسجلة: حيث كان البعض يريد الإفلات من الضرائب، فإن المبالغ المعلنة، اعتياديًا، تنخفض بصورة منتظمة. وهنا ما الذى ستكون علية قوانين سحب اليانصيب، إذا كانت الكرات الحمراء أو البيضاء لديها الرغبة فى التفاهم لتسوية نظام ظهورها، من خلال تلك اليد التى تمتد إلى الكيس[1]؟

هكذا، وكما نظرت فلسفة القرن الثامن عشر، مع فولنى، فأن أغلب مشاكل النقد التاريخى هى ـ بحق ـ مشاكل احتمالات، لكنها تصل إلى حد أن مثل هذا الحساب الأكثر براعة ينبغى أن يعترف بعدم قدرته على حلها. ليس فقط لأن معطياتها ذات طبيعة بعيدة المدى من التعقيد. كما أنها، فى ذاتها، تبقى الأكثر استعصاءً على أى ترجمة رياضية. فكيف نحسب، على سبيل المثال، الأفضلية الخاصة التى تمنحها شركة ما لكلمة ما أو لعادة ما؟ نحن لن نتخلص من صعوباتنا حول علم فيرمات ولابلاس واميل بوريل. وعلى أية حال، طالما يضع نفسه، بشكل ما، على الحد الأقصى لمنطقنا، يمكن لنا والحال هذه ـ أن نطلب منه أن يساعدنا، من أعلى، على أن نحلل بصورة أفضل طريقتنا فى البرهان والقيام بها بصورة أفضل.

وعندما لا نكون قد مارسنا بأنفسنا أعمال التبحر العلمى، فإننا لن ندرك بصورة جيدة كم ينفرون، عادة، من قبول الرأى بأن الاتفاق قد يحدث مصادفة. ولأن تعبيرين متشابهين

(١) هذه الفقرة بين قوسين كانت قد حذفت من الطبعة التى أعدها لوسيان فيفر. وهى موجودة فى المخطوط الأصلى وفى نسخة كربونية، وفى الاثنين بدون تصحيحات بخط اليد.

عندما نعتقد أننا حددنا، فى مسار التطور الإنسانى، قرابة بين بعض الظواهر، فماذا نعنى بذلك إلا أن كل نمط من المؤسسات، ومن المعتقدات، ومن الممارسات، وحتى الأحداث المتميزة، يظهر لنا معبرًا عن اتجاه خاص، وحتى نقطة ما، ثابت للفرد أو المجتمع؟ هل يمكن للمرء أن ينفى، على سبيل المثال، أنه عبر كل هذه التضادات، لا يوجد بين العواطف الدينية شيئًا ما مشتركًا؟ وينتج عن هذا، بالضرورة، أن المرء سيكون بإمكانه فهم واقع إنسانى بصورة أفضل، إذا امتلك فهما لوقائع أخرى من النمط ذاته. فاستخدام الفترة الأولى من العصر الإقطاعى للعملة النقدية كمعيار للقيمة أكثر كثيرًا منها كوسيلة للدفع، كان يختلف بصورة عميقة عما كان الاقتصاد الغربى يمنحه لها حوالى عام ١٨٥٠، وبين النظام النقدى فى أواسط القرن التاسع عشر وقرننا، التضادات، بدورها، ليست أقل حدة. ومع ذلك، قد لا يجد متبحر علمى، لم يكن قد تعرف على العملة النقدية الإحوالى العام ألف، إمكانية التوصل بسهولة، كما أرى، للإمساك بأصالة استخدامها فى هذا الوقت. وهو ما يبرر بعض التخصصات بصورة عمودية نوعًا ما: بمعنى أن، وهذا بديهى، التخصصات مشروعة على الدوام، بوصفها علاجًا لنقص سعة أفقنا وقصر فترات عمرنا.

هناك ما هو أكثر من ذلك، فالمرء عندما يهمل القيام بتنظيم عقلانى لمادة قدمت إليه فى صورتها الخام، قد لا يصل فى نهاية المطاف، إلا إلى نفى الزمن، وبالتالى، نفى التاريخ ذاته. لأنه فى هذه المرحلة من اللاتينية، هل فى مقدورنا أن نفهمها إذا نحن انفصلنا عن التطور السابق للغة؟

وبالتأكيد أيضًا لم يكن لهذا الشكل فى الملكية أو من المعتقدات بدايات مطلقة. وبما أن مسار تطورها يسير من الأكثر قدمًا إلى الأكثر حداثة، فإن الظواهر الإنسانية تدار، قبل أى شىء، عبر سلسلة من الظواهر المتشابهة، وبالقيام بتصنيفها عبر أنواع يعنى إذن التركيز على خطوط القوة لفعالية مركزية.

لكن، قد يعترض البعض على ذلك بأن الخطوط[1] التى تقيمونها بين الأنماط المختلفة للنشاط الإنسانى، لا توجد إلا فى عقلكم، ولا توجد فى الواقع الذى يختلط فيه كل شىء.

(١) بعد كلمة «بعض» هناك ثلاثة أو أربعة كلمات مشطوبة بصورة لا يمكن تبينها...

يختار ويفرز، وبكلمة واحدة يحلل. وعلى سبيل البداية، فإنه يسعى وراء التشابهات فى سبيل المقارنة بينها.

تحت بصرى نقش على مقبرة رومانية: نص من قطعة واحدة، وذو غرض واحد، ومع ذلك، فإن ما يكشف عنه أكثر تنوعًا[1] مما يتنظره من ضربات سحرية على يد المتبحرين العلميين.

إذا كنا من المهتمين، بشكل خاص، بشؤون اللغة، فالكلمات وبناء الجمل ستكشف عن حالة اللغة اللاتينية كما كان المرء يجتهد فى كتابتها فى ذاك الزمان والمكان، ومن خلال الاستشفاف عبر هذه اللغة النصف ـ عالمة ربما نكون قادرين على معرفة اللغة السائدة (أو لغة الحياة اليومية) آنذاك. هل يميل اختيارنا نحو دراسة المعتقدات؟ نحن هنا فى قلب آمال ما بعد الحياة. هل نتجه نحو دراسة السياسة؟ سوف نغتبط باسم إمبراطور، أو بتاريخ منصب قاض. هل نتجه إلى دراسة الاقتصاد،؟ فربما يكشف هذا النقش على المقبرة الرومانية عن مهنة مجهولة، وهلم جرا بصدد إمكانات أخرى. دعونا ننظر الآن، إلى لحظة ما فى مسار حضارة، ويكون لها وثائق عديدة ومتنوعة بدلًا من وثيقة معزولة. ولابد أن يوجد أحد من البشر الذين عاشوا فى تلك الفترة، لم يشارك، بشكل متزامن تقريبًا، فى جوانب متعددة من النشاط الإنسانى: من منهم لم يتكلم أو يتحاور مع جيرانه، ومن منهم لم يكن له آلهة، ومن منهم لم يمارس الإنتاج متاجرًا أو كمجرد مستهلك، ومن من الذين لم يشاركوا فى الأحداث السياسية لم يكن له خبرة، على الأقل بنتائجها. وفى كل هذه النشاطات المتنوعة، والتى تشكل فى معظمها مجتمعًا،هل نجازف بالنظر إلى كل هذه النشاطات بدون اختيار وترتيب، وبالقفز باستمرار من واحدة لأخرى، وبنفس حالة الاختلاط التى نراها فى كل وثيقة وفى كل حياة فردية أو اجتماعية؟ سيكون ذلك تضحية بالوضوح، ليس بالنسبة للنظام الحقيقى للواقع ـ والذى يتكون من قرابات طبيعية وروابط عميقة ـ ولكن بالنظام الظاهر تمامًا للتزامن. إذا لا يمكن خلط دفتر التجارب مع يوميات كل ما يحدث فى المعمل دقيقة بدقيقة.

(١) هذه العبارة ثمرة لتصحيح باليد أعلى النص المرقون، وكانت ممسوحة إلى درجة كان من المستحيل معها قراءة كل كلماتها ولا يمكننا إذن تقديم نسخة ما قبل التصحيح.

يوجدان فى قانون ساليك وفى مرسوم كلوفيس، ألم نر عالمًا ألمانيًا محترمًا يؤكد على أن هذا القانون لابد أن يكون لهذا الأمير؟ فلنترك جانبًا الكلمات الشائعة المستخدمة هنا أو هناك. قد تكفى درجة بسيطة من النظرية الرياضية لتجنب الخطوات الزائفة. وذلك لأنه عندما تلعب المصادفة دورها بحرية، فإن احتمالية لقاء فريد أو عدد قليل من اللقاءات هى بصورة نادرة ضمن نظام المستحيل. لا يهم كثيرًا أن تبدو لنا مدهشة، إذ أن مفاجآت الحس المشترك نادرًا ما تشكل، انطباعات لها كثير من القيمة.

يمكن للمرء أن يستمتع بحساب إمكانية ضربة مصادفة تحدد موت شخصين مختلفتين فى سنتين مختلفين فى اليوم ذاته من الشهر ذاته. الاحتمال هنا يساوى $\frac{1}{365}$، فلنقبل الآن (على الرغم من سخف هذه المسلمة)، أن الجماعتين الدينيتين اللتين أنشأهما كل من جون كولومبانى وأنياس ليولا قد تم حلهما من قبل الكنيسة الرومانية. ويسمح لنا فحص القوائم البابوية بتأسيس احتمالية بنسبة $\frac{11}{13}$ لإلغاء الجماعتين على يد اثنين من الباباوات اللذان كان لهما نفس الاسم، وتتراوح نسبة الاحتمالات المجمعة بوقوع حادثتى الوفاة فى نفس اليوم من نفس الشهر، واحتمال أن يكون نفس البابا هو الذى قام بعملية الأدانة بين $\frac{1}{1000}$ و $\frac{1}{1000000}$. بالطبع لن يكون أى شخص ذى طبيعة مغامرة راضيًا بمثل هذه الاحتمالية، لكن العلوم التجريبية تنظر إلى هذا الأمر باعتباره غير ممكن تطبيقيًا وفقًا للمقاييس الأرضية، حتى إذا كان الأمر بين الباباوات من $\frac{1}{10}$. إننا هنا قطعًا أمام مثال واضح ومؤكد لكلا القديسيين.

إنها فقط التوافقات المتراكمة، والتى يحتمل أن تصير مهملة بصورة عملية: لأنه، وفقًا لنظرية معروفة جيدًا فإن احتمالية وجود حالات أولية تتنوع فيما بينها لكى تعطى احتمالية تجميع، ولما كانت الاحتمالات مكونة من أجزاء، فإن ما تنتجه يكون، بالضرورة، أقل من مكوناتها. وهناك مثل شهير فى اللسانيات، لكلمة Bad التى تعنى فى الإنجليزية كما فى الفارسية «سيء»، وذلك بدون أن يكون للمصطلح الإنجليزى والفارسى أدنى علاقة مشتركة. ومن يدعى تأسيس علاقة نسب حول هذا التطابق المعزول قد يخطئ ضد القانون الرئيسى لأى نقد للمصادفات: إن الأعداد الكبرى هى وحدها ما يستحق الإشارة. وتنشأ التطابقات أو الاختلافات الضخمة من تنوع حالات خاصة. بالإجمال، تدمر التأثيرات العارضة نفسها.

وفى مقابل ذلك كله، هل ننظر، إلى كل عنصر بصورة مستقلة عن الآخرين؟ لم يعد عمل هذه المتنوعات مما يمكن إعادته. وحتى إذا كان زهر النرد مزورًا فإن الضربة المعزولة ستظل دائمًا أكثر صعوبة فى التنبؤ بمصير اللعبة، وبالتالى، وبعد أن تكون اللعبة قد تمت، تصير موضوعًا لكثير من التنوع فى التفسيرات. لذا، بقدر ما تتغلغل إلى الأمام فى التفاصيل، فإن احتمالات النقد ستسير فى طريق التدهور. لا يوجد غالبًا أى كلمة، معزولة، فى «أورستى Orestic» كما نقرأها اليوم، ونكون على يقين بأننا نقرأها هذه الأيام كما كتبها إسيخيليوس. ومع ذلك لا نشك أن «الأوريستية». فى معظمها هى حقا لاسيخيليوس. فهناك يقين فى الكل بأكثر من أحد مكوناته.

لكن بأى معيار، مع ذلك، يمكن لنا أن نتحدث عن هذه الكلمة الكبيرة التى هى «يقين»؟ لقد اعترف مابيون من قبل، بأن نقد المواثيق لايمكنه أن يصل إلى اليقين «الميتافيزيقى»، ولم يكن مخطئًا فى ذلك، أنه يمكننا عبر تبسيط الأمر فحسب أن نستبدل لغة الاحتمال بلغة البديهة.

لكن نحن نعرف اليوم أكثر مما كان عليه الأمر فى زمن مابيون، أن هذا الاتفاق لم يكن خاصًا فى شىء. وليس «مستحيلًا»، بالمعنى المطلق للمصطلح، أن «منحة قسطنطين» ليست أصيلة تمامًا كما أن «جرمانيا» لتاسيت ـ وفقا لعدسة البعض من المتبحرين علميا ـ ليست زائفة. وفى المعنى ذاته، ليس «مستحيلًا» كذلك عندما نطرق بالمصادفة لوحة مفاتيح الآلة الكاتبة، ألا يوجد مقلد يعيد مصادفة تشكيل حرف بحرف فى «منحة قسطنطين» أو «جرمانيا». لقد قال كورنو «الحدث بصورة طبيعية مستحيل»، «ليس شيئًا آخر غير الحدث هو ذاك الذى تكون احتماليته ضعيفة للغاية». ولا يتميز النقد التاريخى، بقصر مساهمته على تقدير المحتمل وغير المحتمل، عن أغلب علوم الواقع، إلا من خلال سلم درجات أكثر تمييزًا بدون شك.

هل بوسع المرء أن يقدر بدقة ذلك المكسب الكبير الذى شكله ظهور منهج عقلانى للنقد، مطبقا على الشهادة الإنسانية؟. وأعنى بمكسب ليس فقط للمعرفة التاريخية، وإنما للمعرفة على وجه العموم.

منذ عهد قريب، كان كل واقع مثبت هو واقع مقبول، فى ثلاثة أرباع الوقت، إلا إذ كان لدينا مقدمًا أسبابًا وجيهة للتشكك فى كذب الشهود أو الرواة. وليس علينا أن نقول: هذا

هناك شىء آخر أيضًا، هل قاد هذا الجنرال قواته، مصادفة، نحوا الهزيمة عن تصميم؟ لن يتردد المرء فى وصفه بالخيانة، لأن ببساطة تامة هكذا تسمى الأشياء. وقد يكون من جانب التاريخ، بمثابة نوع من الإدعاء البالغ رفض التخفيف من هذا الأمر عبر المفردات البسيطة والمباشرة للاستخدام العام. وسيظل البحث، بعد ذلك، عما يمكن أن تقوله الأخلاق العامة للزمن أو للجماعة عن مثل هذا العمل. فالخيانة، على طريقتها، ربما تكون نوعًا من النزعة الإمتثالية (Conformisme)، مثلما كان عليه الأمر مع مرتزقة روما القديمة.

وفى النهاية هناك كلمة واحدة تسود وتضئ دراساتنا هى «التفهم». ولا يعنى هذا أن المؤرخ الجيد يكون بعيدًا عن الأهواء. لقد كانت له هذه الأهواء فى كل الأحداث. ونحن لا نخفى أن كلمة التفهم مثقلة بالصعوبات لكن أيضًا بالآمال، وهى كلمة، بصفة خاصة، تحمل معان ودية. وحتى فى الحياة الفعلية، نصدر أحكامًا كثيرة جدًا، فمن الشائع الهتاف «إلى الموت!». ولا نفهم أبدًا بما فيه الكافية، فمن يختلف عنا ـ سواء أكان أجنبيًا أو خصمًا سياسيًا ـ نراه، بالضرورة، شريرًا. وحتى فى إدارة الصراعات، التى لا مفر منها، فإن المزيد قليلًا من ذكاء العقول سيكون ضروريًا، أو بالأحرى لتجنبها، عندما يكون الوقت لا يزال متاحًا. ويمكن للتاريخ أن يقودنا للشفاء من هذا العضال بشرط أن يتخلى بنفسه عن قادته المزيفين. فهو يحتوى على خبرات واسعة من التنوع الإنسانى، ومسيرة لقاءات طويلة مع البشر. والحياة مثل العلم، لديها كل ما يدعو لكى يكون هذا اللقاء وديًا.

٢- من تنوع الوقائع الإنسانية إلى وحدة الوعى

التفهم، مع ذلك، ليس موقفا سلبيًا فى شىء، وممارسة العلم تتطلب دائمًا شيئين، مادة موضوع لكن أيضًا إنسان. والواقع الإنسانى، مثل الواقع الفيزيائى شاسع ومتنوع. إذا أننا لو أخذنا له صورة فوتوغرافية، وإذا تخيلنا أن فكرة إعادة إنتاج شاملة بصورة آلية يمكن أن يكون لها معنى، فإنها ستكون غير مقروءة. هل يمكن أن نقول أن بين ما كان وبيننا تقف الوثائق كأول شاشة بين الماضى والحاضر؟ بالتأكيد، غالبًا، تمارس الوثائق إقصاءً بصورة عشوائية. ومن جانب آخر، لا تنظم أبدًا موضوعها، فى أغلب الأحيان، وفقا لمتطلبات الوعى الباحث عن معرفة. ومثل أى عالم، ومثل أى عقل يدرك الأمور، فكذلك المؤرخ

يريدون، قبل أى شىء، تشجيع امتلاك الأراضى من قبل بسطاء الأرياف، وتحقيق التوازن فى الميزانية، كانوا يفضلون تخفيف معاناة فقراء الفلاحين وضمان وفائهم للنظام الجديد، فهل كانوا على خطأ؟ هل كانوا على صواب؟ فى هذا الشأن هل يفيدنى كثيرًا الرأى المتأخر لمؤرخ؟ نحن نطلب منه فقط ألا يركن إلى اختياره الخاص، إلى درجة لا يدرك فيها إمكانية وجود اختيار آخر فى ذات الوقت. ومع ذلك، فإن الدرس المستخلص من التطور العقلى للإنسانية واضح: أثبتت العلوم دائمًا أنها أكثر خصوبة وبالتالى، أكثر فائدة، فى نهاية المطاف، للممارسة العملية، عندما تخلت، عن قصد، عن المركزية الإنسانية القديمة للخير والشر. وقد يضحك المرء اليوم إذا كان هناك كيميائى يضع الغازات الشريرة مثل الكلور فى جانب والغازات الخيرة مثل الأوكسجين فى جانب آخر. وإذا كان علم الكيمياء فى بداياته، قد أقر مثل هذا التمييز فربما قد غامر بشدة فى الانزلاق بعيدًا عن معرفة المادة.

ومهما يكن من أمر، فلنحذر فى دفع المماثلة مسافة أبعد. فالتسميات التقنية لعلم الإنسان قد يكون لها دائمًا ملامحها الخاصة. بينما تلك الخاصة بعلوم العالم الفيزيائى فإنها تستبعد النزعة الغائية. وكلمات مثل النجاح والإخفاق، وسوء الحديث واللباقة، قد لا يكون لها، فى أفضل الأحوال، سوى دور مجازى ملىء دائمًا بالمخاطر، بينما هى على النقيض تنتمى للمفردات العادية فى التاريخ، لأن التاريخ يتعامل مع كائنات قادرة، بالفطرة، على متابعة غايات عن قصد. يمكن للمرء أن يقبل أن قائد جيش، منخرط فى معركة ويسعى إلى كسبها، وإذا خسرها، وكانت القوات متعادلة من جانب إلى آخر، فإنه سيكون من المشروع تمامًا القول أنه أدار المعركة بشكل سيىء. لكن هل كانت هذه المعركة مألوفة بالنسبة له؟ ولن يخرج المرء من أكثر أحكام الواقع تدقيقًا إلا بملاحظة أنه لم يكن بدون شك إستراتيجى جيد. وكذلك الأمر ذاته عندما نتحدث عن عملية تغيير نقدى، والتى موضوعها، كما أفترض، هو تشجيع المدين على حساب الدائن، ووصف هذا الموقف بأنه ممتاز أو بائس قد يعنى الانحياز لأحد الطرفين، وبالتالى نقل إلى الماضى، بصورة متعسفة، مفهوم ذاتى تمامًا عن الرفاهية العامة. لكن إذا تخيلنا، مصادفة، أن العملية الموجهة إلى تخفيف وزن الديون، قد انتهت عمليًا ـ وهذا ما شوهد ـ إلى نتيجة معاكسة، سنقول «إنها فشلت» بدون أن نفعل شيئًا سوى ملاحظة الواقع بأمانة. وكما فى أى سيكولوجيا فإن العمل غير الناجح، هو واحد من العناصر الأساسية للتطور الإنسانى.

ما كان عليه الحال منذ زمن بعيد. وقد أظهر لوسيان فيفر هذا الأمر ببراعة عن فترة النهضة: لم يكن المرء يفكر، ولم يكن يتصرف بشكل آخر فى فترات قريبة [منا] بما يكفى حتى تظل أعمالهم الرئيسية غذاءً حيًا لنا. ولا ينبغى علينا أن نقول: كان هذا بالطبع موقف الجمهور الساذج، ذلك أنه حتى أيامنا هذه، والتى نرى فى أغلبها أكثر من شبه عالم، مع الأسف! يهددون باستمرار، دفع حضارتنا الهشة نحو الهاوية أو الجنون. ولم يكن بوسع أكثر العقول رسوخًا أن تفلت آنذاك ولا يمكنها أن تهرب من الأحكام المسبقة الشائعة. ألم يقل أحدهم أن مطرًا من الدم كان يتساقط؟ إذن كان هناك مطر من الدم[(١)]!

ألم يكن مونتانى يقرأ لدى القدماء المفضلين لديه عن هذا الهذيان أو ذاك عن بلاد يولد فيها الناس بلا رأس، وعن القوة العجيبة لسمك الريمورا (Remora)؟ وكان مونتانى يدمجها بدون استياء ضمن أدلة ديالكتيكه [: إذا كان قادر على أن يظهر ببراعة آلية خبر كاذب، فإن الأفكار المسبقة كانت تراه أكثر حذرًا من الوقائع المفترض أنها مثبتة] . هكذا كان يسيطر الراوى العجوز، وفقًا للأسطورة الرابلية، على العالم الطبيعى كما على عالم البشر وإن كان العالم الطبيعى ربما أكثر من عالم البشر. ولأنه مزود بخبرة أكثر مباشرة كان المرء يتشكك فى حدث إنسانى أكثر من حدث ينتمى لظاهرة جوية أو حادثة مفترضة للحياة العضوية. وإذا كانت فلسفتك تنفر من المعجزة أو إذا كان دينك ينفر من معجزات أديان أخرى ينبغى أن تبذل جهدًا شاقًا لتعزو هذه التجليات الخارقة إلى أسباب يفترض أنها واضحة بقدر كاف. وسواء أكانت أعمالًا شيطانية، أو سائلًا عصبيًا خفيًا، فإن هذه الأسباب تستمر فى الارتباط بنظام من الأفكار والصور الغريبة تمامًا عن ما نسميه اليوم الفكر العلمى. إن نفى الظاهرة ذاتها لم يخطر قط على البال بقدر كبير من الجرأة. لم يكن بومبانزى [زعيم مدرسة غريبة إلى حد بعيد عن الخوارق المسيحية] يعتقد أن الملوك كان بإمكانهم بوصفهم ملوكًا أن يعالجوا المرضى بلمسهم وبدهن أجسادهم بزيت مقدس من قارورة مقدسة. لم يكن يحتج، مع ذلك، على العلاجات[(٢)]. وكان يؤمن بأن ذلك يتم من خلال خاصية فسيولوجية يمتلكها

(١) ورقة بخط اليد، مرقمة 37 III، بادئة بهذه الفقرة تمثل نسخة المخطوط التى استخدمت فى الرقن قبل التصحيحات بخط اليد. ويتطابق نصها مع المستعاد هنا.

(٢) تنتهى هنا ورقة المخطوط المرقمة بـ 37 III.

الملوك بالوراثة[1]: كان الامتياز العجيب للوظيفة المقدسة يعود إلى خصائص علاجية كامنة فى الرضاب المميز لسلالة الملوك الحاكمة.

والحال إذا كانت صورتنا عن الكون قد استطاعت أن تتطهر من كثير من الأعاجيب الوهمية عبر اتفاق الأجيال، فإننا ندين بذلك، بالطبع، وقبل أى شىء إلى مفهوم تطور ببطء، عن النظام الطبيعى الذى تحكمه قوانين ثابتة. غير أن هذا المفهوم لم يكن يتأسس بصورة راسخة، والملاحظات التى كانت تناقضه لم يكن لها أن تلغى إلا بفضل العمل المباشر لخبرة نقدية متواصلة حول الإنسان ذاته بوصفه شاهدًا. إننا قادرون من الآن فصاعدًا على كشف وتفسير عيوب الشهادة فى آن واحد. لقد اكتسبنا الحق فى ألا نعتقد بها دائمًا، ذلك أننا نعرف بشكل أفضل عبر الماضى متى ولماذا لا ينبغى أن نعتقد بها. وهكذا نجحت العلوم فى رفض كثير من القضايا الزائفة التى لا قيمة لها.

لكن هنا، كما فى مواضيع أخرى، لا تنفصل المعرفة الخالصة عن الفعل.

إن ريشار سيمون، والذى يحتل اسمه فى جيل مؤسسينا مكانه فى المرتبة الأولى، لم يترك لنا فقط دروسًا فى التأويل مثيرة للإعجاب. بل رأيناه أيضًا، ذات يوم، يستخدم ذكاءه الحاد لإنقاذ بعض الأبرياء الذين تم اتهامهم بجريمة شعائر. ولم يكن فى المصادفة ما هو مجانى. لقد كانت الحاجة من الجانبين إلى النزاهة العقلية هى ذاتها، كما أن نفس الأداة قد خدمت الجانبين. وكان العمل الشرعى المدفوع دومًا بالعلاقات مع الغير ليس إثارة للاهتمام من البحث عن تقدير مدى صحتها بدقة. وهى لا تملك، لهذا، وسائل مغايرة. فلنقل بصورة أفضل: إن وسائله كانت تلك الوسائل التى أسسها التبحر العلمى. فى فن قيادة الشك بصورة مفيدة، ولم تقم الممارسة القضائية بغير المضى دونما تباطىء، حذو طريق البولانديين والبندكتيين، كما أن علماء النفس أنفسهم لم يكونوا متنبهين لذلك إلى أن عثروا على بغيتهم فى الشهادة والملاحظة المباشرة، تلك التى تثار على موضوع بعينه وذلك بعد أن كان اضطراب ذاكرة الماضى قد بدأ يخضع لبرهان عقلى لتوضيحه. فى زماننا هذا، والذى أصبح يتعرض أكثر من أى وقت مضى لسموم الكذب والخبر الكاذب، فيا لها من فضيحة عندما نرى

(١) [يفترض أن الطبيب الملكى كان يبلل إصبعه كل مرة قبل أن يلمس المريض].

له ما هو أكثر تنوعا، بالسليقة، من مثل هذه المراسيم المتأثرة بكل تقلبات الوعى الجماعى والنزوات الشخصية، فإن التاريخ، بسماحه فى الغالب أن تتقدم مثل هذه الأمور على منطق الخبرة، فإنه يعطى مجانيًا صورة للعلم الأكثر افتقادًا لليقين. وكم من التهم جاءت فى أعقاب عمليات رد اعتبار لا طائل من ورائها. فيا أنصار روبسبير! ويا أعداء روبسبير! استحلفكم بحق الشفعة أن تقولوا لنا أولًا: من كان روبسبير؟(*).

وإذا كان الحكم لا يفعل شيئًا سوى أن يتبع التفسير، فإن القارئ قد لا يكون أمامه سوى أن يقلب الصفحة. وطالما لا مفر من إصدار حكم، لسوء الحظ، ينتهى المرء، بصورة قدرية تقريبًا، بأن يفقد حتى مذاق أن يفسر الأمور، وعندما تختلط أهواء الماضى مع الأحكام المسبقة للحاضر يختزل الواقع الإنسانى إلى لوحة ليس فيها سوى الأبيض والأسود، وتضطرب الرؤية فى مثل هذا العالم المانوى.

ومن قبل حذرنا مونتانى: «فى اللحظة التى يميل فيها الحكم إلى جهة، لا يمكن أن نبتعد عن لوى وحرف السرد بهذه الطريقة». وفضلا عن ذلك، لكى نتغلغل داخل وعى شخص آخر، تفصلنا عنه عدة أجيال تقريبًا، علينا أن نفحص ذاته الخاصة، ولكى نقول له ما نفكر فيه عن واقعه علينا أن نبقى على ذاتنا كما هى، وهو جهد بالتأكيد أقل مشقة. وكم يكون الأمر أكثر سهولة فى الكتابة مع أو ضد مارتن لوثر من التنقيب داخل روحه، أو فى الإيمان بالبابا جيرجوار السابع حول الإمبراطور هنرى الرابع، أو هنرى الرابع حول جيرجوار السابع، من توضيح الأسباب الحقيقية لواحدة من كبريات دارما الحضارة الغربية!

وبعيدًا عن الصعيد الفردى، فلننظر كذلك إلى مسالة الثروات القومية. عندما قامت الحكومة الثورية بإلغاء التشريع القديم وقررت بيع بعض الثروات القومية بالتقسيط وبدون مزاد، إحتج ضد هذه السياسة بشدة بعض الباحثين فى هذه الأيام. أى شجاعة تلك، وهل كانوا يتجاسرون على الحديث بهذه اللغة لو كانوا يجلسون فى مقاعد المؤتمر، أو بالقرب من المقصلة. ومثل هذا الاحتجاج العنيف من بعض الباحثين اليوم يثير السخرية. وكان من الأفضل لهم البحث عما كان يريده «حقًا» رجال السنة الثالثة من الجمهورية. كانوا

(*) السؤال هنا عن «ماذا» كان روبسبير وليس مجرد «من» كان روبسبير (المترجم).

ويفسر تنتهى مهمته، بينما فى حالة القاضى مازال أمامه مهمة إعلان حكمه، وعندما يفرض هذا القاضى الصمت على كل ميل خاص بداخله، هل ينطق وفقًا للقانون؟ سيقدر أنه متجرد من الميول، وسيكون كذلك، فى الواقع، من منظور القضاة وليس من منظور العلماء لأن المرء قد لا يدين أو يبرئ بدون أن ينحاز إلى مجموعة من القيم، لم تعد تنتمى إلى أى علم وضعى. عندما يقتل إنسان آخر فهذا واقع قابل للتأكد منه بصورة تامة، لكن عقاب القاتل يفترض أن نأخذه كمذنب: وهو أمر - إذا اعتبرنا كل شىء - ليس سوى رأى لم تتفق حوله الحضارات.

ولفترة طويلة عرف عن المؤرخ أسلوب قاضى الجحيم هادس (مملكة الجحيم اليونانية)[*]، المكلف بتوزيع المديح أو التوبيخ على الأبطال الموتى. لابد من الاعتقاد أن هذا الموقف يستجيب لغريزة متجذرة بقوة، إذ أن الأساتذة الذين كان عليهم أن يصححوا أوراق طلابهم يعرفون جيدًا كم كان هؤلاء الطلاب يجدون صعوبة فى الامتناع عن لعب دور أوزريس أو مينوس، من وراء مقاعدهم الدراسية. وتعبر كلمة باسكال عن هذا الأمر، أكثر من أى وقت مضى، «الناس جميعًا يلعبون دور الإله عندما يصدرون أحكامًا: هذا جيدًا أو هذا سيء»، وينسى المرء أن حكم قيمة[2] ما لا يأخذ مشروعيته إلا بوصفه إعدادًا لعمل أو لمعنى بالارتباط فقط مع نظام من المرجعيات الأخلاقية، المتفق عليها. وبصورة شائعة تفرض علينا الحاجة إلى السلوك، فى الحياة اليومية، مثل هذا الأمر بصورة إجمالية. وهنا وحيث لم يعد فى إمكاننا فعل شىء، وحيث النماذج المثالية المنتشرة تختلف جذريًا عما لدينا، لم يعد أمامنا سوى الحيرة، هل نحن متأكدون إذن من أنفسنا ومن زماننا حتى نميز بين العادل والملعون فى جيل آبائنا؟ وكم هو عبثى أن نرفع المعايير، النسبية تمامًا، لفرد أو حزب أو جيل، إلى المطلق، بل وحتى نحولها إلى معايير تشبه الطريقة التى حكم بها سيلا روما أو التى حكم بها ريشيليو ولايات أعظم ملك مسيحى! وفضلا عن ذلك، وبما أنه ليس هنا

(*) حيث كانت المحاورة الأخلاقية بين قاضى مملكة العالم السفلى (هادس) والأبطال الموتى ذات شأن عظيم فى الأساطير اليونانية. (المترجم)

(٢) ثلاث ورقات بخط اليد مرقمة على التوالى: ٤- ١٧، ٣- ١٧، ٢- ١٧ تشمل، بدءا من كلمات «أن حكم قيمة» حتى عنوان القسم الثانى من الفصل: «من تنوع الوقائع الإنسانية إلى وحدة الوعى»، النص المستعاد هنا هو الذى استخدم فى عملية الكتابة على الآلة.

أن المنهج النقدى لا يجد مكانًا له غير ركن صغير من برامج التعليم! ذلك أنه توقف عن ألا يكون سوى مجرد مساعد متواضع لبعض أعمال مراكز أبحاثنا. ومع ذلك، تنفتح أمامه، من الآن فصاعدًا، آفاق أكثر اتساعًا، ويحق للتاريخ أن يحسب من بين أمجاده الأكثر تأكيدًا، أنه بإعداده تقنية بعينها إنما يفتح أمام البشر طريقًا جديدًا نحو ما هو حقيقى وبالتالى ما هو حق.